



التقرير الأدبي

للمعهد العربي لحقوق الإنسان

2015



التقرير الأدبي

للمعهد العربي لحقوق الإنسان

2015

الفهرس

تمهيد

تذكير بتوجهات الخطة الاستراتيجية للمعهد 2014-2016 وأهدافها ومحاورها

أولا - المحاور الاستراتيجية المنفذة خلال سنة 2015 من خلال البرامج

1/ تطوير السياسات التعليمية والتربوية من منظور حقوق الإنسان

1.1 برنامج دعم القدرات والمناصرة في مجال التعليم والتربية على حقوق الإنسان:

دورة «عنتاوي 25» الإقليمية في مجال حقوق الإنسان

2.1 إصلاح المنظومة التربوية في تونس: المسار والانجازات والآفاق

3.1 إنشاء مركز موارد متخصص في تجارب التربية على حقوق الإنسان وإصلاح التعليم في المنطقة العربية

2/ «دار السيدة» مشروع للحياة

3/ دعم وتمكين قدرات القيادات الجديدة

1.3 برنامج تعزيز قدرات المجتمع المدني في ليبيا

2.3 برنامج دعم إستدامة وفعالية منظمات المجتمع المدني في مصر:

3.3 برنامج التكتيكات الجديدة لحقوق الإنسان، مارس 2015 – جوان 2015

4.3 برنامج تنمية قدرات المجتمع المدني في تونس

5.3 دعم قدرات منظمات المجتمع المدني والإعلاميين وطلبة الجامعات حول حماية اللاجئين وطالبي اللجوء

6.3 برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وبناء القيادات النسائية داخل الأحزاب السياسية

7.3 برنامج التربية على حقوق الإنسان والمواطنة

4/ التأثير في السياسات وإصلاح المؤسسات

1.4 برنامج المشاركة في تطوير السياسات ورصد تطبيقها في إطار الإتحاد الأفريقي

2.4 برنامج إدماج حقوق الإنسان في سياسات وبرامج الوزارات ودعم القدرات حوله

3.4 حرية الضمير في الدستور - بحث ميداني

5/ التربية على حقوق الإنسان أداة لترسيخ مبدأ المساواة وعدم التمييز

1.5 برنامج إقليمي لتطوير قدرات المنظمات النسوية في إستخدام الآليات الأممية لحقوق الإنسان

لحماية النساء من العنف والتمييز الممارس ضدهن

2.5 ندوة إقليمية حول «الترويج المبكر للفتيات في ظل الإنتقال الديمقراطي والنزاعات المسلحة»

3.5 برنامج تعزيز منظومة حماية الحقوق في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية في تونس

ثانيا: الهياكل والشراكات الداعمة لبرامج المعهد وأنشطته

1/ الشؤون الإدارية والمالية

2/ الاتصال والإعلام

3/ الشراكات

تمهيد

عمل المعهد العربي لحقوق الإنسان خلال سنة 2015 على تنفيذ برامج تلتزم بمحاور خطته الاستراتيجية (2014-2016) والتي بدأت ملامحها تتضح منذ 2013 من خلال عدد من اجتماعات الهيئة العلمية وفريق التخطيط الاستراتيجي داخل المعهد.

إنّ هذه الخطة هي محضلة قراءة للواقع الاجتماعي والسياسي والحقوقى وجملة المتغيرات في المنطقة العربية أمكن من خلالها تقييم مسارات التغيرات وتقييم جهود كلّ الأطراف السياسية والاجتماعية وجهودنا نحن في هذا الإطار، ونحن نحتفل سنة 2015 بالذكرى السادسة والعشرين لتأسيس المعهد، تلبية للاحتياجات ومساهمة في تقديم الحلول من أجل اصلاح المؤسسات الرسمية وتنمية قدرات المجتمع المدني حتى يكون له فعل ايجابي كقوة اقتراح ومبادرة وقوة ضغط من أجل تكريس التشريعات التي تنشر حقوق الإنسان وتحميها وتكرسها، ومن أجل المساهمة الفعلية في أخذ القرار.

وكان على المعهد العربي لحقوق الإنسان أن يستجيب للمبادرات التي يعتبر أنّ حضوره فيها يمكن من تعزيزها بتوفير الخبرات ووضع التصوّرات والمساهمة في انجاحها خاصة تلك التي تمكّن من خلق نماذج ايجابية وجيدة يمكن نقلها داخل مجتمعات عربية أخرى.

كان علينا دائما أن نعمل على تحقيق التوازن بين تنفيذ برامجنا المخطط لها ودعم التجارب وإطلاق المبادرات، وكنا نعمل بالخصوص في إطار التخطيط والبرمجة إلى ايجاد التكامل بين كلّ برنامج وكلّ مبادرة لضمان حسن التصرف في الموارد البشرية والمادية والاستفادة من هذه المعادلة ليكون لكلّ برنامج امكانيّة الاستمرارية وأسباب التطوير وعناصر تمكّن من الامتداد أكثر فتلامس أكبر عدد من المستفيدين وأكبر قدر من الهياكل القادرة على نقل الأفكار واعتمادها.

كما كان المعهد أمام معادلة أخرى تتمثّل في وجوب تقديم المثال في كلّ المجالات التي يتدخل فيها بوصفه بيت خبرة يعمل على صناعة المعرفة في مجال التربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافتها بتمكين منظمات ونشطاء المجتمع المدني من آليات وأمثلة عمل، فواصل دوره الريادي في التدريب مع تقديم تطبيقات عملية تجسّدت في أربع محاور أساسية:

• **التأثير في السياسات التربوية وحملة إصلاح المنظومة التعليمية في تونس** من خلال وثيقتها المرجعية: «عهد التربية ومدرسة المواطنة» التي أدّت إلى نتيجتين متميزتين أولهما تمكّن المعهد من التشبيك والتعبئة بجمع المنظمات الفاعلة في تونس والمنضوية تحت «شبكة عهد للثقافة المدنية» حول هذا المشروع، وثانيهما المشاركة الرسمية للمعهد وعبره شبكة «عهد» في إصلاح المنظومة التربوية والتأثير الفعلي في القرار السياسي بعد أن تمّ الإعلان الرسمي من قبل رئاسة الحكومة عن إطلاق الحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية بقيادة ثلاثة أطراف هي وزارة التربية والمعهد العربي لحقوق الإنسان والاتحاد العام التونسي للشغل.

• **«دار السيّدة»** التي تعتبر أحد أهمّ النماذج في التربية على حقوق الإنسان وفي تكريس الإدماج ومكافحة اللامعالة والتمييز كمفاهيم وممارسة.

• **دعم القدرات وتمكين القيادات الجديدة:** يعتبر دعم قدرات الفاعلين والنشطاء والناشطات في مجال حقوق الإنسان مبحثاً اشتغل عليه المعهد منذ تأسيسه على اعتبار أنه يوفر مرتكزات معرفية ومهارية تمكن من تطوير حركة حقوق الإنسان العربية ومن تمكين الفاعلين في المجتمع المدني المحلي والإقليمي من التأثير الفعال في مجتمعاتهم وتقليص الفجوة بين الخطاب والممارسة وتمكين الناس للمطالبة بحقوقهم والتمتع بها. كما عزز المعهد في إطار مقاربتة الجديدة وانتقال مقره إلى مركز «دار السيدة» قدرته على التوجه المباشر لأصحاب الحقوق من الأطفال والشباب والنساء والمهمشين وعلى تطوير مختبر لإنتاج المعرفة والمنهجيات الخاصة بتمكين القيادات الجديدة لتصبح فاعلة في محيطها وقادرة على التأثير وتحقيق التغيير فيه.

• **التأثير في السياسات وإصلاح المؤسسات:** عمل المعهد من خلال تفعيل اتفاقيات الشراكة التي أبرمها مع عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على الصعيد الوطني والإقليمي والقارّي والدولي، على تطوير نماذج للعمل المشترك وبناء التحالفات وحشد الجهود ودعم القدرات من أجل أن يصبح الفاعل المدني قوة اقتراح تؤثر في إصلاح السياسات والمؤسسات والتشريعات وشريكا فاعلا للدولة ومؤسساتها من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي والمبني على مقاربة حقوق الإنسان ومبادئها.

• **التربية على حقوق الإنسان أداة لترسيخ مبدأ المساواة وعدم التمييز:** عمل المعهد خلال تخطيطه وتنفيذه لبرامجه المتنوعة والمندرجة في خطته الاستراتيجية على اعتبار مبدأ المساواة وعدم التمييز أساسا وركيزة لتلك البرامج. فركّز لذلك برامج إقليمية متخصصة تعنى بتعزيز القدرات وتطوير المعرفة واقتراح آليات الحماية لمكافحة التمييز واللامساواة في مواضيع دقيقة وراهنه مثل الحقوق الإنجابية والجنسية والتزويج المبكر للفتيات وحماية النساء والفتيات في أوضاع الحروب والنزاعات.

هذه أهمّ المحاور التي اشتغل عليها المعهد خلال سنة 2015 وراكم فيها خبرة وأسس من خلالها شراكات وتحالفات استراتيجية. كما تمّ العمل ببدأ التفويض ونقل الخبرة في تجارب أخرى بدأت من خلال برامج المعهد وعُهدت متابعتها للجمعيات التي اشتغلنا معها طيلة خمس سنوات في المشاريع المتعلّقة بتنمية القدرات وفي إطار الحوارات المجتمعية وحملات المناصرة التي أشرف عليها فريق المعهد من مسؤولي برامج وخبراء ورافقها بتقديم الدعم الفني والمادي.

وإن نجحنا في تنفيذ برامج عديدة ومتكاملة شارك فيها جمهور متنوع من الفاعلين والمستفيدين من مختلف أنحاء المنطقة العربية فإن ذلك راجع بالأساس إلى قدرة المعهد على إرساء شبكات مدنية وشراكات رسمية تيسّر عمله وتناصره وتدعمه.

التذكير بتوجهات الخطة الاستراتيجية للمعهد 2014 - 2016 وأهدافها ومآورها:

وضع المعهد العربي لحقوق الإنسان أربعة توجّهات لخطة الاستراتيجية للسنوات 2014 - 2016 بهدف مواصلة البناء على أساس ما راكمه طيلة السنوات الـ 26 الماضية، وإرساء مقومات عمل تعبر عن روح الشعار المركزي للخطة «حقوق الإنسان للجميع» من أجل النهوض بالمجتمعات وتمكين الأفراد.

- 1 دعم استمرارية منظمات المجتمع المدني وبرامج حقوق الإنسان
- 2 تطوير السياسات التربوية من أجل تعزيز إدماج حقوق الإنسان
- 3 تطوير التجارب والنماذج الخاصة بالتربية على حقوق الإنسان الموجهة للفئات الشعبية
- 4 دعم السياسات والمبادرات الرامية لإصلاح المؤسسات من منظور حقوق الإنسان.

وبناء على ما تقدّم، حدد المعهد رؤيته القائمة على مبدأ أن تصبح ثقافة حقوق الإنسان للجميع ووضع لخطته الاستراتيجية هدفا رئيسيًا يجعل من هذه الثقافة أداة للتغيير ووجه جهوده لتحقيق الأهداف المركزية التالية:

- جعل حقوق الإنسان أقرب إلى الناس.
- اعتبار حقوق الإنسان العنصر الأساسي في عملية التحوّل الديمقراطي وفي مسارات الإصلاح التشريعي المؤسّساتي، وفي رسم السياسات القائمة على المشاركة لدعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- بناء نماذج ناجحة تعتمد ثقافة حقوق الإنسان أداة للتغيير.

ووضع الإطار الاستراتيجي للمعهد للفترة الممتدة بين 2014 - 2016، بوعي بمتطلبات المرحلة التاريخية التي أحدثت التغيير في المنطقة ووضعها على طريق التحول الديمقراطي. وانطلق العمل على تطوير المنهجيات لتكون أكثر نجاعة وقادرة على التّفاذ إلى أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة باعتماد خطاب وممارسات ومنهجيات علمية مبتكرة وقائمة على نهج حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي يمكن أن يحقق فعالية أكبر واستدامة لتلك الجهات ولبرامجها.

ولجميع هذه الأسباب طوّع المعهد برامج التربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافتها، باعتبار السياق الجديد في المنطقة العربيّة وخصوصيّاتها وحاجياتها ، وباعتماد مقاربات استراتيجية تناسبه.

لذلك عمل المعهد على تطوير وتنفيذ برامج مندمجة ومتكاملة تمكّن من مراجعة وتطوير آليات العمل وإنتاج أدوات ومنهجيات عمل جديدة وتحسين ما تمّ اختباره منها، واعتماد الممارسات والنماذج الجيدة وتوثيقها وإتاحتها للجميع ووضع استراتيجيات وتكتيكات وأدوات تواصل فعالة ومبتكرة للتربية على حقوق الإنسان.

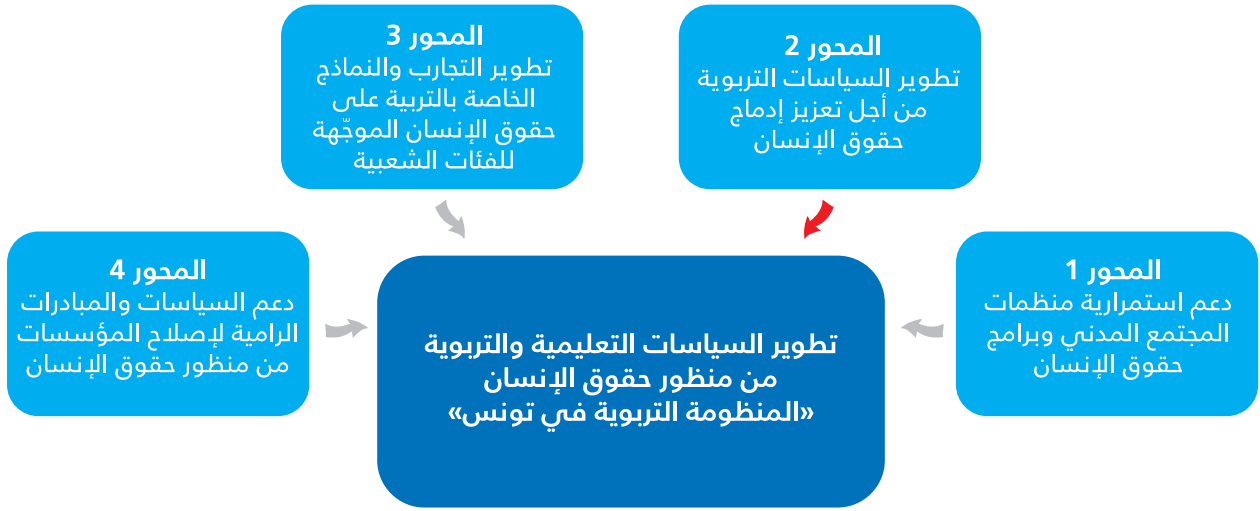
أولا

المحاور الاستراتيجية المنفذة
خلال سنة 2015 من خلال البرامج

سعى المعهد خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير (سنة 2015) -وتجسيدا للرؤية الجديدة التي تقود خطته الاستراتيجية 2014-2016 إلى إعداد وتنفيذ برامج مدمجة وإلى استثمار نقاط التقاطع الممكنة بينها باعتماد مقاربات متكاملة تنسجم مع محاور الخطة وتخدم استدامة برامج المعهد وتطوير هيكله ومنهجيات عمله في التربية على حقوق الإنسان. وتمكّن المعهد عملا بذلك وبفضل دعم شركائه ومموليه من تنفيذ عدد من البرامج الاستراتيجية التي سنعمل على عرضها واسخلاص نتائجها كما يلي:

1 - تطوير السياسات التعليمية والتربوية من منظور حقوق الإنسان:

الموقع في الخطة الاستراتيجية 2014-2016:



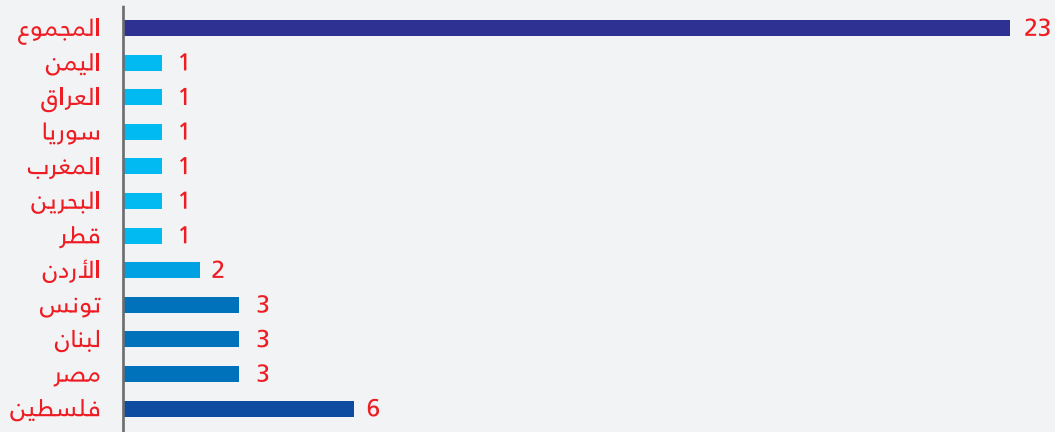
1.1 برنامج دعم القدرات والمناصرة في مجال التعليم والتربية على حقوق الإنسان: دورة «عنتاوي 25» الإقليمية في مجال حقوق الإنسان:



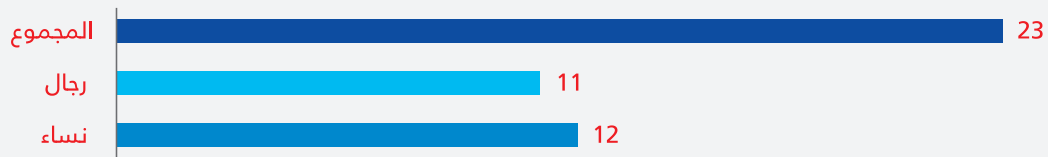
نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان دورة عنتاوي 25 سنة 2015 تحت عنوان «إستراتيجيات تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها: المناصرة من أجل التغيير» وذلك بهدف تمكين وتعزيز قدرات 30 ناشطة/ة من المنظمات الحقوقية

المتخصصة في مجال التربية على حقوق الإنسان ومناصرة قضايا التربية والتعليم في المنطقة العربية. وقد تم اختيار هذا الموضوع لدورة عنتاوي الإقليمية احتفالاً بمرور ربع قرن على بداية تنظيمها ونظراً لأن المناصرة الإستراتيجية لقضايا التعليم والتربية عليها من ضمن أهداف خطته الإستراتيجية الحالية -2014- 2016 وقد عمل المعهد العربي على بناء نماذج عمل وتجارب ناجحة حولها أثبتت فعاليتها كأداة قادرة على إيصال حقوق الإنسان لجميع الناس وعلى تحقيق التغيير داخل المجتمع خطاباً وممارسة وعلى التأثير في السياسات. واعتمد البرنامج التدريبي للدورة الإقليمية عنتاوي 25 على مبدأ المشاركة الفعالة للتجارب والخبرات وابتكار الأدوات والمعامل التي من شأنها تطوير برامج التعليم والتربية عامة والتربية على حقوق الإنسان في المنطقة العربية ومناصرة قضاياها لمختلف فئات المجتمع. وشارك في الدورة 28 مشاركة ومشاركاً من 9 دول عربية.

توزيع مشاركين عنتاوي 25 حسب البلدان



عدد المشاركين في دورة عنتاوي 25



2.1 إصلاح المنظومة التربوية في تونس: المسار والانجازات والآفاق:

أسّس عدد من المنظمات الوطنية التونسية بمبادرة من المعهد العربي لحقوق الإنسان شبكة «عهد» للثقافة المدنية في 10 ديسمبر 2013 كحلقة ثانية في مسار «عهد تونس للحقوق والحريات» الذي أطلق في 25 جويلية 2012 وكان أول وثيقة في تونس، والمنطقة العربية، تؤسس للحقوق والحريات وأمضت عليها أغلب الأحزاب السياسية الفاعلة ومئات الجمعيات المدنية وآلاف من المواطنين.

أفضت الاستشارات الأولى لشبكة «عهد» إلى أنّ مسألة التربية والتعليم مركّبة وأساسية للتأسيس لثقافة مدنية، كما أنّها تعتبر من أوكد الأولويات في تونس كما في المنطقة العربيّة نظرا لأنّ مشاريع الإصلاح التي استمرت عقودا لم تحقق أهدافها الكبرى وأنّ تراجعها كبيرا على مستوى أداء «المدرسة» يتطلب جهدا وطنيا للتأسيس إلى مشروع وطني يساهم فيه المجتمع المدني مع مختلف مؤسسات الدولة. كما أنّ المدخل الرئيسي لتأسيس دولة مدنية وديمقراطية وحديثة ومتطورة، وبناء مجتمع يحترم حقوق الإنسان والحريات هو إصلاح التعليم، وهذا المطلب والمطمح نادى به أجيال من المثقفين والمناضلين الحقوقيين والنقابيين، وأصبح بـ «عهد تونس للتربية ومدرسة المواطنة» لكل المدافعين على هذا المشروع آلية لتوحيد نضالاتهم، ومرتكزا لتأسيس حقيقي يقطع مع مواطن الخلل وإرادات ضرب مكاسب الحداثة. إنّ بناء دولة المواطنة والديمقراطية والتنمية العادلة والمستدامة هدف لن يتحقق دون منظومة تعليمية قادرة على تنمية الذكاء وصناعة الانسان المبدع الذي يبقى الرصيد الأساسي لبلد فقيرة موارده الاقتصادية، لكنّه يبقى ثريا بتاريخه الحضاري وبقدرة بناته وأبنائه على التمسك بأسس المدنيّة. وقد استفادت تنسيقيات «عهد» كثيرا من مختلف تجارب المعهد العربي لحقوق الإنسان لمدة ربع قرن وخاصة المشروع الرائد الذي ينفذه المعهد في إطار اتفاقية شراكة مع وزارة التربية التونسية تم إمضاؤها منذ مارس 2011، وبالتعاون مع ستّ وكالات أممية.

ويعمل هذا المشروع على تكوين المربين في مجال التربية على حقوق الانسان والمواطنة بتمكينهم من معارف وآليات بيداغوجية جديدة، وبعث نواد للتربية على المواطنة في مختلف المدارس بمناطق الجمهورية، خاصة الأكثر تهميشا، إضافة إلى مراجعة الكتب المدرسية بما يتناسب مع مبادئ الديمقراطية والمواطنة. وانتظمت ورشة التفكير الأولى لفريق التخطيط الاستراتيجي، الذي تدرب ضمن برامج المعهد الخاصة بحملات المناصرة، لوضع تصور لمسار حملة إصلاح المنظومة التربوية في تونس وفق «منهجية التكتيكات الجديدة لحقوق الإنسان» أيام 17 و18 و19 جانفي 2014. كما تمّ تكوين فريق للتفكير يتكوّن من خبراء في مجال حقوق الإنسان وجامعيين لإعداد المواد المعرفية التي سيعتمدها النشاط في الحملة بالإضافة إلى مجموعة الفريق الاستراتيجي، وكان الأمر تشاركيا على اعتبار أنّ المختصين يعتمدون دائما توصيات اللقاءات الجهويّة التي أثبتت أنّ أصحاب الرأي موجودون في كل مناطق الجمهورية، حيث نكتشف في كلّ مرة نساء ورجالا مميزين وقادرين على حسن التقييم والمساهمة بوضع التصورات. لقد وقع التأكيد بمناسبة هذه الحملة الخاصة بالتعليم على ضرورة استثمار الرصيد الذي حققته حملة العهد الأولى التي كسبت تأييدا واسعا انخرطت فيه دعما ومساندة منظمات وشخصيات إقليمية ودوليّة، وتمّ استثمار هيكله التنسيقيات الجهوية ودعمها بنشاط مدنيين ونقابيين، هذا إضافة إلى كل ما تمّ ابتدأه من آليات وأشكال في التواصل مع مختلف الفئات الاجتماعيّة

وبمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال يوم 20 مارس 2014، انتظم لقاء بتونس حضره قرابة 100 شخص من مختلف فعاليات المجتمع المدني وكوادر وخبراء التربية والتعليم في تونس وممثلي نقابات التعليم وممثلي أجهزة الأمم المتحدة المعنية حيث تم عرض النسخة الأولى من «عهد التربية ومدرسة المواطنة» ومناقشته ما تضمنه من مبادئ ومداخل للإصلاح.

وفي يوم 08 ماي 2014 التّألم لقاء حوارى تمت فيه دعوة مجموعة كبيرة من الأحزاب التونسية وعرضت عليهم مسودة نص «عهد التربية ومدرسة المواطنة» للنقاش قبل أن يتم توقيع الوثيقة بشكل رسمي من قبل 25 حزبا تونسيا يوم 14 جوان 2014.

هذا المسار التشاركي الذي أسست له حملة «عهد» لإصلاح المنظومة التربوية في تونس أدّى إلى تسليط الضوء على أهمية هذا الإصلاح لدى الرأي العام التونسي وأصحاب القرار السياسي الشيء الذي أفضى بالدولة التونسية إلى الإعلان في يوم 15 ماي 2015 عن إطلاق الحوار الوطني لإصلاح المنظومة التربوية بقيادة مشتركة بين وزارة التربية والاتحاد العام التونسي للشغل والمعهد العربي لحقوق الإنسان. وتمّ تكوين لجنة مشتركة حددت مجموعة من الأنشطة لضمان منهجية تشاركية تسمح لمختلف الأطراف للتعبير عن رؤيتها لإصلاح المنظومة التربوية.



وقد رأت اللجنة المشتركة أن يكون للمجتمع المدني عامة وأعضاء شبكة «عهد» للثقافة المدنية خاصة دور في مواكبة هذه الأنشطة وإعداد وتقديم ملاحظات تقييمية. وقد ساهم منسقي شبكة «عهد» بفاعلية في هذه الحوارات داخل المدارس والمعاهد مع الأسرة التربوية والتلاميذ والأولياء وكل فعاليات المجتمع المدني المعنية بالشأن التربوي في 26 دائرة بالجمهورية التونسية وفي أكثر من 5000 مؤسسة تربوية. كل نتائج هذه الورشات الجهوية أفضت إلى تقرير تأليفي موحد تم عرضه ومناقشته في ندوة وطنية أيام 16، 17 و 18 نوفمبر 2015 بحضور وزير التربية و271 خبيرا وخبيرة في المجال التربوي. هذا التقرير يعتبر أداة لإعداد التصورات العملية لإصلاح المنظومة التربوية. إثر ذلك عقدت لجنة القيادة المشتركة للحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية اجتماعا بدار السيدة المقر الجديد للمعهد العربي لحقوق الإنسان يوم 01 فيفري 2016 بهدف النظر في مخرجات الندوة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ووضع الخطوات العملية لتفعيل نتائج الحوار الوطني ضمن جدول أعمال مفصل وتكوين اللجان المختصة.



وفي يوم 10 فيفري تم تقديم التقرير التأليفي ومسار تفعيل نتائج الحوار المجتمعي والندوة الوطنية في ندوة صحفية حضرتها مختلف وسائل الإعلام العمومي والخاص في تونس. وتواصل مسار التعريف بمضامين التقرير ونتائج عمل لجنة القيادة واللجان المختصة حيث عرض في شهر مارس/آذار 2016 ممثلو لجنة القيادة على نواب الشعب ثم على لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي في البرلمان أهم التصورات الخاصة بإصلاح المنظومة التربوية والمبادئ التي شهدت توافقا كبيرا. إن مسار إصلاح المنظومة التربوية في تونس اعتمد أكبر حوار مجتمعي تشاركي شهدته البلاد وارتكز على ثلاثية المشاركة والإدماج واعتماد مقاربة حقوق الإنسان. إن هذه التجربة الفريدة والمتواصلة يمكن أن تلهم مسارات إصلاحية أخرى في تونس وفي البلدان العربية.

3.1 إنشاء مركز موارد متخصص في تجارب التربية على حقوق الإنسان وإصلاح التعليم في المنطقة العربية:

عمل المعهد خلال سنة 2015 على تعزيز مركز موارده في مجال حقوق الإنسان وذلك بتطوير جانب منه يكون متخصصا في مجال توثيق تجارب التربية على حقوق الإنسان وتجارب إصلاح التعليم في المنطقة العربية، سعيا منه لإتاحة هذه التجارب والموارد وقواعد البيانات للفاعلين في حقل تطوير السياسات من صناع القرار والفائمين على الإصلاح التربوي ومنظمات المجتمع المدني والداعمين الفنيين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

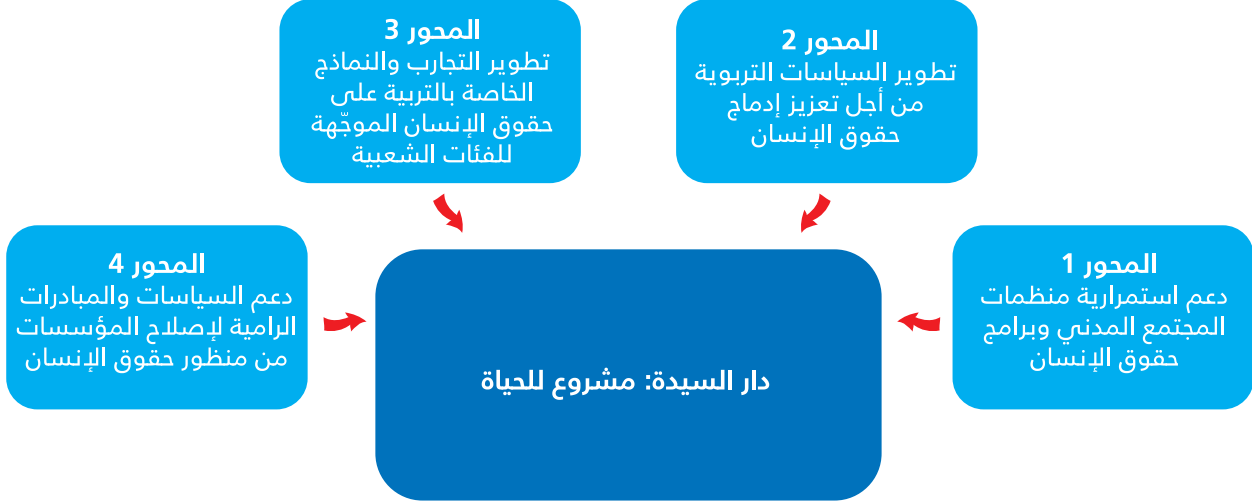
كما شرع المعهد في تهيئة الفضاء المادي الذي سيحتوي هذا المركز في مقرّه الجديد «دار السيدة» وفي إعداد خطة عملية للاستفادة من الشراكات الواسعة التي أقامها في مختلف البلدان العربية وكذلك على المستوى الدولي من أجل تجميع الموارد على المحامل الورقية والالكترونية وتوثيقها وإعداد قواعد البيانات المتخصصة في هذا المجال وإتاحتها للمستفيدين.

كما ستكون شراكة المعهد مع مركز الأصفر والجامعة الأمريكية في بيروت والتي تتضمن تجميع بليوغرافيا متخصصة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية، إحدى الأدوات التي تمكّن من

الشروع الفعلي في عملية التوثيق لتجارب الإصلاح في حقل التربية والتعليم.

2 - «دار السيدة» مشروع للحياة:

الموقع في الخطة الاستراتيجية 2014-2016:



استمرت خلال سنة 2015 أعمال تهيئة وتأثيث فضاء «دار السيدة» بشكل مكثف وحثيث لتشهد تقدماً بأكثر من 90% من مجمل الفضاء. غير أن هذه العملية احتاجت إلى وقت وجهد كبيرين في توفير التمويلات الضرورية ومتابعة الأشغال والإعداد المادي واللوجستي إلى انتقال إدارة المعهد إلى مقرها الجديد. وقد حرص رئيس المعهد وإدارته على أن يكون انتقال الموظفين إلى «دار السيدة» متزامناً مع أشغال تزويق المقر الجديد وتأثيثه حتى يساهموا فيهما بطريقة تشاركية تضمن امتلاكهم المعنوي للمكان وارتياحهم النفسي فيه. وإن تمكّن المعهد من تحقيق هذا الحلم ومن تحدي كل الصعوبات من أجل تحقيقه فذلك يعود بالأساس إلى اقتناع القائمين عليه والعاملين فيه وعدد كبير من شركائه بأهمية الفضاء والبعد الاستراتيجي لبرامجه.

ومنذ منتصف شهر سبتمبر 2015، انتقلت إدارة المعهد إلى فضاء «دار السيدة» الذي أصبح المقر الرئيسي للمعهد العربي لحقوق الإنسان بهدف التأكيد على ضرورة أن تكون المؤسسات المشتغلة على نشر ثقافة حقوق الإنسان قادرة لا فقط على إنتاج المعرفة ولكن على أن تساهم أيضاً في الممارسات الجيدة ومنها تغيير تصور فضاءات حقوق الإنسان وجعل التربية على حقوق الإنسان أداة تمكّن كل الفئات من حقوقها وتساهم في صناعة معرفة وممارسات تنبني على مبادئ حقوق الإنسان ومناهجها.

ومن هذا المنطلق عمل المعهد على فتح مقره الجديد «دار السيدة» لكل المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية التي تعمل على تقريب ثقافة حقوق الإنسان من الناس بالتكوين وابتداع آليات جديدة تكون إحدى أسسها الحوارات المجتمعية والأنشطة الثقافية والفنية. كما سيتمكن مخابر التربية على حقوق الإنسان والتعليم الذي بدأ المعهد تركيزه في المقر الجديد من تبادل كبير للتجارب الجيدة والمعلومات والموارد ومن تنفيذ برامج ومشاريع مشتركة في وضع السياسات وإصلاح المؤسسات

وصناعة المعرفة وإتاحتها وتطوير منهجيات وأدوات والتربية على حقوق الإنسان والتعليم وتمكين القيادات المجتمعية الجديدة وبناء قدراتها.



وقد كان أول من زار المقر الجديد للمعهد يوم 22 سبتمبر 2015 أعضاء مجلس إدارته المقيمين في تونس وعلى رأسهم الدكتور الطيب البكوش الرئيس الشرفي للمعهد الذي اعتبر دار السيدة «مكسبا لحركة حقوق الإنسان العربية» كما وصفته السيدة ليلا بيترس، ممثلة اليونسيف في تونس بأنها «فضاء للأمل». وفي تعبيره عن انبهاره بهذا المُنجز التاريخي، قال الأستاذ عبد الستار بن موسى، رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان: «هذه سيّدة حقوق الإنسان».

كما توافد على المقر الجديد منذ استقرار إدارة المعهد داخله وبشكل يومي عدد كبير من السفراء والوزراء والمسؤولين الحكوميين والممثلين عن المنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية والشخصيات الاعتبارية ورجال الأعمال وكانت هذه الزيارات فرصة لعقد لقاءات عمل مع الضيوف والتعريف ببرامج المعهد في «دار السيدة» وتدارس سبل الشراكة والدعم لها. وتمكّن المعهد، في نفس الوقت الذي كان يبذل فيه جهودا كبيرة لتجهيز فضاء «دار السيدة» حتى يحقق الأهداف التي أنشأ من أجلها، من تنفيذ برامج وأنشطة في المقر الجديد استفاد من أغلبها الشباب والأطفال والجمعيات الناشئة والمربين وأهالي الأحياء المجاورة للفضاء. كما عمل المعهد على الترويج لهذا الفضاء ولما يوفره من خدمات وإمكانات، لدى شركائه المحليين والإقليميين والدوليين الذين سارعوا بتنفيذ برامجهم وأنشطتهم المتنوعة مما يساهم في تعزيز الشراكة مع المعهد وتكريس مبدأ المسؤولية المشتركة وطموح الاستدامة المادية والبرامجية للمعهد. وركزت البرامج التي تمّ تنفيذها في مقر «دار السيدة» خلال سنة 2015 على الأنشطة النوعية التالية:

- تطوير قدرات الأطفال والشباب على استيعاب قضايا حقوق الإنسان والمواطنة من خلال إنشاء النوادي (سينما، كتابة، مطالعة، رسم، نوادي التربية على المواطنة...) وإنشاء نواة لمكتبة للأطفال.
- تنمية الحسّ الوطني لدى الأطفال والشباب والأولياء من خلال عقد أنشطة توعوية وثقافية وفنية (حوارات، لقاءات...).

• تنظيم سلسلة «حوارات دار السيدة حول منهجيات جديدة للتربية على حقوق الإنسان في عالم متغير» وهي حلقات تنظم بشكل دوري وتتوجه إلى فئات متنوعة من الحضور (شباب، أهالي، مديري مدارس، أطفال، ممثلي جمعيات محلية...). وتمثل هذه الحلقات الحوارية كذلك فرصة للتعرف على تصورات ومقترحات المدعويين بخصوص برامج «دار السيدة» وآفاقها.

• دعم قدرات المنظمات غير الحكومية والمربين في مجالات التواصل والتشبيك وبناء التحالفات والتثقيف والتربية على حقوق الإنسان الموجهة للفئات المهمشة من خلال تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية ومن خلال إرساء لجنة علمية استشارية للبرامج التربوية التي تحتضنها دار السيدة تجتمع بشكل دوري وتتكون من مديري المؤسسات التربوية من حي السيدة ومن الأحياء المجاورة له.

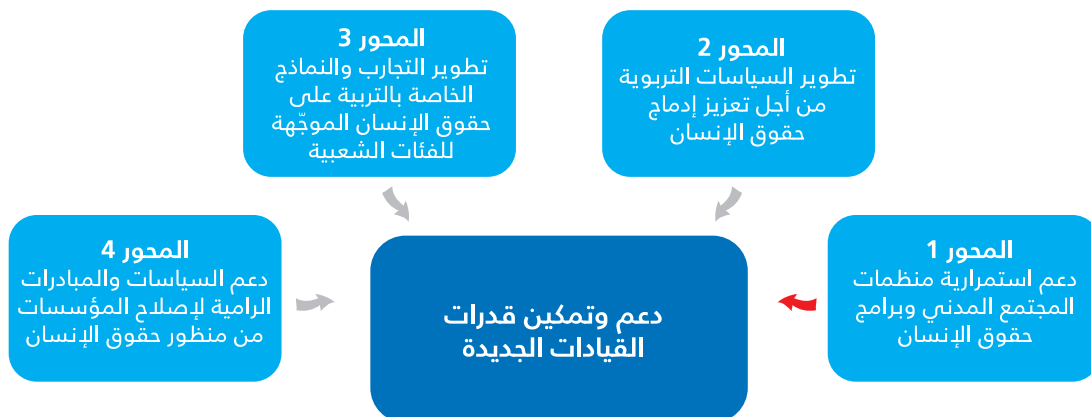
• تمكين المنظمات التونسية والعربية والمؤسسات الدولية والأممية من تنفيذ برامج تدريبية وندوات ولقاءات واجتماعات عمل في دار السيدة: (سفارة فنلندا، جمعية بيتي، مركز الدراسات التطبيقية بجامعة مونيخ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، رابطة الناخبات التونسيات،...).

تمكّن المعهد من إرساء شبكة شركاء واسعة ومتنوعة تدعم فضاء «دار السيدة». وبفضل تنوّع البرامج ونوعيتها، بدأت تتضح ملامح تحقيق الهدف الرئيسي من الانتقال إلى هذا المقر الجديد وهو تمكين الشباب والأطفال والنساء من ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة وبناء قدرات قيادات مجتمعية قادرة على المشاركة الفعالة وعلى تحقيق التغيير في محيطها والمساهمة في تقليص الهوامش.

وقد استطاع المعهد خلال هذه السنة من تسليط الضوء على هذا الفضاء الفريد من نوعه في تونس وفي المنطقة العربية من خلال وسائل الإعلام التي ساهمت في التعريف بدار السيدة وبرامجها وبأهدافها من خلال المقالات الصحفية والتحقيقات الميدانية والحوارات مع رئيس المعهد. وربما من أبرز هذه التغطيات هي برنامج تلفزيوني في إحدى القنوات التلفزية الخاصة ذو مشاهدة عالية من قبل التونسيين والتونسيات وهو «يوميات مواطن» أين تم تخصيص حلقة كاملة للتعريف بالمعهد وبمقره الجديد بعلاقة بالبيئة التي تحيط به وبأصحاب الحقوق الذين يستهدفهم هذا المشروع والذين يعيشون أنواعا متنوعة من التهميش ومن الانتهاك لحقوقهم.

كما تمكّن المعهد من اعتماد إدارة رشيدة ومدرسة للمقر الجديد ولبرامجه رغم الصعوبات حتى لا يثقل الأمر كاهل إدارة المعهد في المستويين الإداري والمالي من ذلك تأجير الفضاءات والمعدّات التي تستعملها المنظمات لتنفيذ أنشطتها داخل مقر «دار السيدة» بمبالغ تسهم في تنمية التمويل الذاتي للمعهد. ويبقى الجهد متواصلا حتى يتمكّن هذا الفضاء من المساهمة بشكل أكبر في تقريب ثقافة حقوق الإنسان إلى الجميع وفي استمرارية المعهد وبرامجه على المدى المتوسط والبعيد.

3 - دعم وتمكين قدرات القيادات الجديدة:



في إطار انشغاله بدعم قدرات الفاعلين في مجال حقوق الإنسان في هذه الفترة الانتقالية التي تعيشها معظم البلدان العربية من أجل ضمان تحولهم إلى قيادات مجتمعية مؤثرة وقوة مدنية قادرة على المشاركة الفعالة وتقديم المقترحات لانتقال ديمقراطي حقيقي يركز على مقاربة حقوق الإنسان، واصل المعهد خلال سنة 2015 اعتماده على خبرته في مجالات التدريب والتمكين والمرافقة والتي طوّرت منهجياتها تدريبيا وحقق فيها نجاحات على أرض الواقع.

كما خصص لذلك سلسلة من البرامج المتكاملة والتي تهدف إلى تحقيق نتائج نوعية وتعتمد منهجيات ومقاربات متنوعة تأخذ بعين الاعتبار تنوع الفاعلين والمستفيدين من تلك البرامج. وقد توّصل المعهد في إطار هذه البرنامج إلى توسيع هوامش الحوار والتبادل وإتاحة الفرص للتدريب على المشاركة لمئات المستفيدين وفتح مجالات للتشبيك بين مختلف الفاعلين التقليديين والجدد على المستوى المحلي والوطني والإقليمي. كما تمكّن من مرافقة عدد من المنظمات الجديدة والمبادرات المدنية والتنموية لتنفيذ برامج على أرض الواقع تسعى إلى الاستجابة إلى مشاغل ومشاكل يعيشها الناس بمقاربة حقوقية وبمشاركة فعالية للمستفيدين من تلك البرامج في وضع التصورات واقتراح الحلول. ومن أهمّ البرامج الذي تمّ تنفيذها في هذا الإطار ما يلي:

1.3 برنامج تعزيز قدرات المجتمع المدني في ليبيا

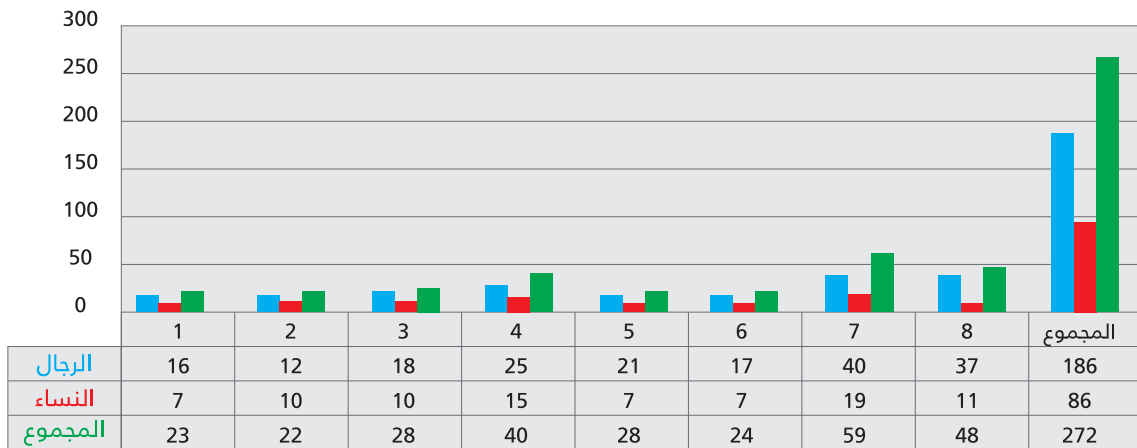
يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في تحقيق الانتقال الديمقراطي والسلمي في ليبيا من خلال بناء المعرفة في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز على مسألة العدالة الانتقالية، والمساهمة في بناء مجتمع مدني فاعل يقوم بدوره في مجال البناء الديمقراطي للمؤسسات والتشريعات والسياسات بما يتفق مع المبادئ الكونية لحقوق الإنسان. أما الأهداف الخاصة بالبرنامج فهي تتمثل في ما يلي:

- تعزيز دور المجتمع المدني ومؤسساته في نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال التدريب وبناء القدرات والتمكين في مجال «حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية».
- تدعيم ثقافة الحوار والمشاركة من خلال فتح حوارات مجتمعية تهتم بقضايا الانتقال الديمقراطي والإصلاحات التشريعية والمؤسسية وبناء نظم حماية قضائية وتعليمية وإعلامية وتعزيز حقوق الإنسان،
- تطوير الموارد المحلية البشرية منها والمعرفية في مجال حقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي عبر بناء المعرفة من خلال الأبحاث والدراسات وإنشاء مجموعات وفرق عمل متخصصة في مجال «حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية».

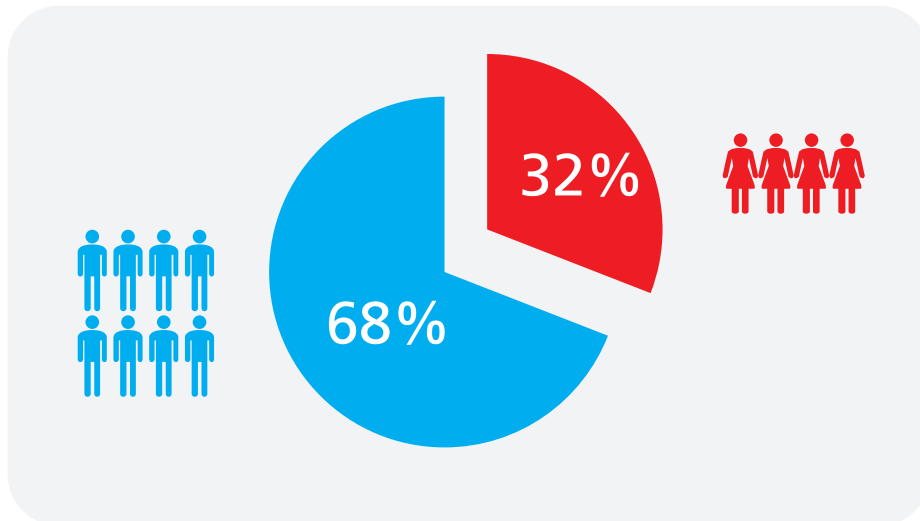
رغم توتر الوضع الأمني وتصاعد خطورته في ليبيا وهو ما اضطر العديد من المنظمات الإقليمية والدولية إمّا إلى الخروج من ليبيا أو وقف نشاطاتها هناك، وبفضل الجهود الجبارة التي بذلها منسقوا/ات المشروع والمسؤول عن فرع المعهد في الجنوب التونسي والمدرّبين والخبراء الذين رافقوهم وبفضل قراءتهم الحكيمة للواقع الليبي وعزمهم جميعا على إنجاح البرنامج وإيمانهم بأهمية المساهمة في بناء مجتمع مدني ليبي فاعل وقادر على إرساء قيم حقوق الإنسان والديمقراطية، تمكّن المعهد بدعم من منظمة سيدا من مواصلة تنظيم سلسلة الأنشطة المحددة في البرنامج خلال سنة 2015 والتي تمّ عقدها في مناطق مختلفة في ليبيا:

- منتديان حول وضع المجتمع المدني ودوره في عملية التحول الديمقراطي،
 - إصدار دراسة عن حالة منظمات المجتمع المدني واحتياجاتها من حيث الدعم المؤسسي والتدريب والدعم اللوجستي والدعم الفني.
 - 8 دورات تدريبية في الموضوعات المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي
 - دورة تدريبية متقدمة حول مقارنة التخطيط القائم على حقوق الإنسان
- استفاد من هذه الأنشطة الخاصة بدعم القدرات في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها 272 مشاركاً ومشاركة (186 ذكور + 86 إناث) يمثلون المنظمات التي أنشئت حديثاً من المناطق الليبية المختلفة.

دورات تدريبية حول حقوق الانسان والانتقال الديمقراطي



التوازن بين الجنسين في الدورات التدريبية على التحول الديمقراطي

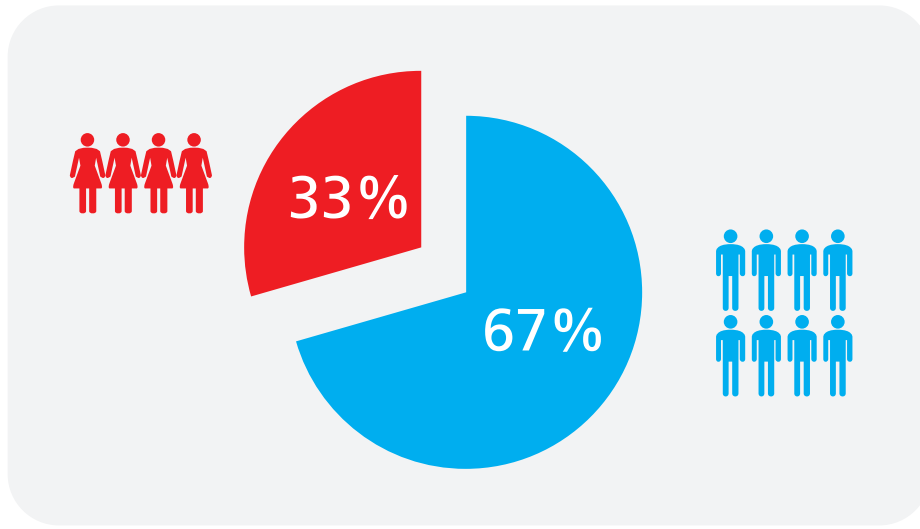


كما تمّ تنفيذ الجزء الثاني من البرنامج الموجّه للمجتمع المدني الليبي والذي خصّص لقضايا الحل السلمي للنزاعات والعدالة الانتقالية من خلال سلسلة الأنشطة المتكاملة التالية والتي تمّ تنفيذ جلّها في ليبيا:

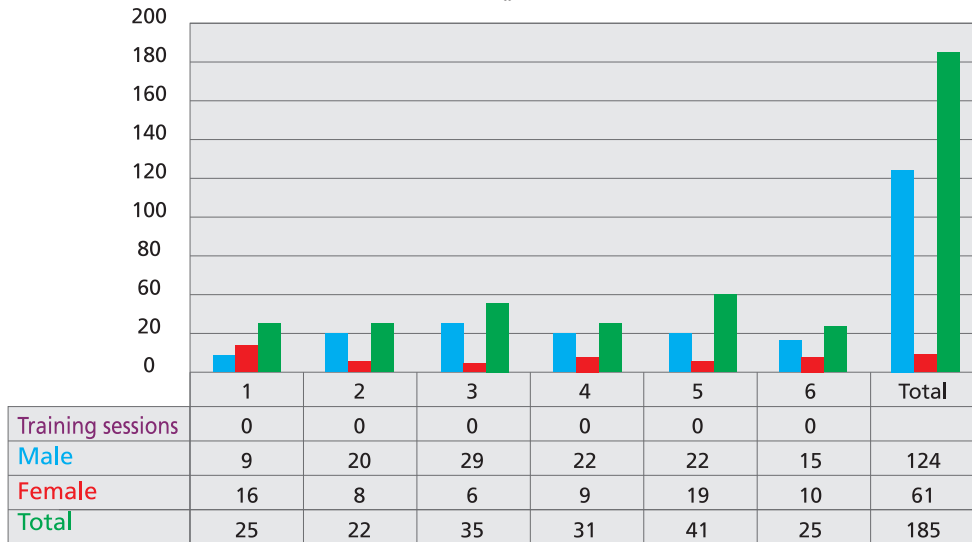
- مؤتمر وطني حول العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية
- 6 دورات تدريبية في مجال العدالة الانتقالية

- دورة تدريبية متقدمة لاختبار دليل تدريبي حول العدالة الانتقالية
- تكوين 3 مجموعات عمل من الخبراء في مناطق مختلفة من ليبيا لمتابعة مسار العدالة الانتقالية،
- زيارات ميدانية لخبراء عرب من أجل مرافقة مجموعات العمل حول العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية،
- إصدار دليل تدريبي حول العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا وتوزيعه على الفاعلين في هذا المجال.
- استفاد من هذا الجزء من البرنامج 185 مشاركا ومشاركة (124 ذكور + 61 إناث) في مختلف المناطق الليبية من محامين وقضاة وأعضاء منظمات غير حكومية وأحزاب السياسية ومؤسسات الحكومية وشخصيات نافذة ومؤثرة في المجتمع الليبي.

التوازن بين الجنسين في دورات العدالة الإنتقالية



6 دورات تدريبية في العدالة الإنتقالية



لقد أمكن للمعهد العربي لحقوق الإنسان من خلال هذا البرنامج أن تتشكل له صورة أوضح بخصوص واقع المجتمع المدني في ليبيا وأن تتجمع عنده المعطيات والبيانات بخصوص أهم الجهات الفاعلة وخلفياتها

وعناصرها المؤثرة محليا ووطنيا.

ومن المؤكّد عند كل المتابعين أنّ للوضع في ليبيا خصوصيات أولها عدم وجود منظمات مدنية لعقود وثانيها الوضع الحالي الذي يميّز بضعف الدولة والعنف بين الجهات والقبائل التي تشكّل النسيج الاجتماعي في هذا البلد وظهور فصائل مسلحة وتنظيمات متطرفة وإرهابية تزيد من تعقيد الوضع الأمني. ورغم الأوضاع الأمنية الصعبة فلقد تمكّن المسؤولون عن هذا البرنامج وخاصة نُشطاء فرع الجنوب التونسي من تنفيذ الزيارة الميدانية والدورات التدريبية والورشات الفكرية مما أدى إلى تركيز شبكة قوية من النشطاء تشمل هيئات وأفراد يمثلون مختلف المناطق الليبية وجمع نشطاء من جهات تتصارع بالسلاح وكان التواصل بينهم/هن مرتكزا على مرجعية حقوقية ومؤظرا من خبراء وعارفين بالشأن الليبي. ونراهن على أن يكون هذا البرنامج نموذجا يجمع مواطنين/ات ليبيين يؤمنون بمبادئ حقوق الانسان ويستمرّون في العمل الجماعي للحدّ من كلّ العوائق التي تمنع المصالحة الوطنية في هذا البلد. ونعتبر أن هذا البرنامج يمكن أن يكون نموذجا لكل الشركاء الذين سيعملون على دعم المجتمع المدني الليبي وأنّه يمكن ضمان استمرارية هذا البرنامج لأنّ أهدافه في الأصل لا يمكن أن تتحقّق بمجرد تنفيذ الأنشطة المُبرمجة وهذا هو الهدف الأسمى للرؤية الاستراتيجية التي نعتمدها.



2.3 برنامج دعم إستدامة وفعالية منظمات المجتمع المدني في مصر:

يندرج هذا البرنامج ضمن توجه المعهد الاستراتيجي الرامي إلى إتاحة ثقافة حقوق الإنسان للجميع مما يجعلها في صميم التحولات التي تشهدها المنطقة العربية. كما أن هذا البرنامج سيساهم في دعم استمرارية المنظمات والمؤسسات من الشركاء والمستفيدين وهو إحدى الأهداف الرئيسية لخطة المعهد الاستراتيجية 2014-2016 التي تعتبر أنّ العمل على التقييم الموضوعي والعلمي لنشاط المجتمع المدني أمر ضروري في هذه المرحلة حتى يمكن وضع تصوّرات المرحلة القادمة وتحديد الاحتياجات. يهدف البرنامج الذي ينفذ بالشراكة مع مؤسسة فورد إلى التعرف على حالة مؤسسات المجتمع المدني في مصر، خاصة المنظمات العاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خلال فترة الخمس سنوات اللاحقة لثورة 25 يناير 2011، من خلال دراسة نوعية-تشاركية تشمل توثيق لبعض من دراسات الحالة حول الاستراتيجيات

والديناميكيات والاتجاهات والموارد، مع التركيز على مرونة وفعالية تلك المؤسسات، أثناء تلك الفترة، سيما أنها قد شهدت مجموعة من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نظرا لتطور المشهد السياسي. تمثل هذه الدراسة الإرتكاز الجوهرى للبرنامج الذي يشمل أيضاً ورشة تفكير إقليمية حول «إدارة التغيير المؤسساتي»، سيتم تطوير محتواها العلمي إرتباطاً بمخرجات الدراسة، تكوّن بذلك محطة أولى لاستثمار المعرفة التي تم استخراجها من خلال البحث وتوظيفها في نقاشات تفيد مشاركة الدروس من الحالة المصرية مع مجموعة من المنظمات الشريكة للمعهد في المنطقة العربية.

وعلى المدى المتوسط، سيساهم البرنامج في تطوير مؤشرات لتقييم الواقع وفهمه بهدف تعزيز الدور المتنامي للمجتمع المدني لما له من دور فعال ومؤثر في تفعيل المشاركة النشطة لأفراد المجتمع بالإضافة إلى تعزيز قيم المواطنة. هذه المؤشرات ستساعد على تحديد المتغيرات في واقع عمل منظمات المجتمع المدني وبالتالي التفكير في سبل التدخلات المناسبة في مجالات تقييم الاحتياجات، التخطيط وقياس الأثر، وكذلك السياسات الوطنية والاقليمية والدولية الملائمة لدعم منظمات المجتمع المدني وأهدافها في تعزيز واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ووصول الفئات المستهدفة لهذه الحقوق. وقد شرع المعهد في تنفيذ هذا البرنامج وذلك بتأسيس لجنة استشارية ساعدت في اجتماعاتها على وضع الأسس العلمية للبرنامج وعلى اختيار الباحث الرئيسي الذين كلف بإعداد الدراسة بمساعدة عدد من الباحثين الشباب في مصر.

ومن المنتظر أن يتم الانتهاء من إعداد المسودة الأولى للدراسة في بداية شهر أبريل 2016 لمناقشتها وتحديد برنامج عمل المرحلة القادمة في ضوءها.

3.3 برنامج التكتيكات الجديدة لحقوق الإنسان، مارس 2015 – جوان 2015

نفذ المعهد العربي بالشراكة مع برنامج التكتيكات الجديدة لحقوق الانسان مشروع متقدم استفادت منه 7 جمعيات تونسية من تونس العاصمة والكاف والقصرين وقفصة. تمثل الهدف العام من المشروع في تنمية قدرات الجمعيات المشاركة وأعضاءها الفاعلين من التخطيط وفق مقاربة التكتيكات الجديدة لمناصرة قضايا حقوق الإنسان. حيث تم تلقى المشاركات والمشاركين تدريباً مكثفاً على مقاربة الخمس الخطوات الفعالة وتم نقلها لبقية أعضاء جمعياتهم بحضور فريق التدريب المكلف بمتابعة البرنامج.



4.3 برنامج تنمية قدرات المجتمع المدني في تونس:

في إطار تمويل من مؤسسة أوكسفام واصل المعهد تنفيذ مشروع بناء قدرات منظمات المجتمع المدني

التونسي والمبادرات الشبابية في 6 ولايات تونسية (تونس ، المنستير، باجة، جندوبة، قفصة ، جرجيس) من خلال تقديم منح صغرى لتنفيذ مشاريع ومرافقتهم في التخطيط والتنفيذ. انبنى البرنامج في رؤيته العامة، على تفعيل النهج الحقوقي، الذي يتطلب توجيه التدخلات إلى تحقيق تغيير على مستوى تمتع الناس بالحقوق الإنسانية، وخصوصا منهم الفئات الأكثر عرضة للتهميش، عبر بناء قدرات أصحاب الحقوق على المطالبة، وقدرات أصحاب المسؤولية على العمل من أجل إعمال الحقوق وتفعيلها. وباعتبار الجمعيات جزءا من أصحاب الواجبات / المسؤولية، فإن تعزيز قدراتها نحو الإيفاء بالحقوق، ولعب دورها في بناء قدرات أصحاب الحقوق، يمثل خطوة أساسية من أجل تحقيق تنمية حقوقية، تكون في قلب الانتقال الديمقراطي.

كما انطلق البرنامج من استقراء التجارب السابقة في بناء القدرات، بهدف وضع فكرة المرافقة موضع التجربة من خلال تنفيذ المشاريع الصغيرة، باعتبارها مسارا لبناء القدرات المستدامة داخل الجمعيات. فمن خلال مشروع «الحقوق الإنسانية ضامنة للاختلاف والتنوع»، قام المعهد العربي لحقوق الإنسان باختيار 10 من الجمعيات الناشئة، في عدد من الولايات، والتركيز على بناء قدراتها من خلال تمويل مشاريع ومبادرات صغرى تمتد فترة إنجازها من 03 إلى 06 أشهر. ومن خلال تنفيذ المشاريع الصغرى الممولة، يتم بناء قدرات الجمعيات باعتماد مقاربة المرافقة، لاكتساب جملة من المهارات وخصوصا منها:

- التدريب والتكوين حول حقوق الإنسان والمواطنة.

- التدريب على صياغة المشاريع وعلى إعداد التقارير الأدبية والمالية والتقييم المرحلي وإعداد التقارير المرحلية والمالية.

وفي مرحلة ثانية وإثر التقييم، واستخلاص الدروس المستفادة، قام المعهد باختيار 9 جمعيات في إطار مشروع «ثقافة حقوق الإنسان للجميع» الذي ركّز أساسا على تطوير الأدوات للوصول إلى فئات خصوصية، ومواجهة الإقصاء والتهميش اللذين يطالنها في مجال التثقيف الحقوقي. ولقد مثل المشروع فرصة لتنفيذ مشاريع صغيرة، كانت المحور الذي تهيكل حوله بناء القدرات المؤسسية للجمعيات على مستوى الإدارة والتخطيط والتنفيذ والمتابعة، كما اعتمد المشروع على مقاربة التعلم بالممارسة والتعلم الجماعي، من خلال التشبيك وتبادل الخبرات ونقلها بين الجمعيات الشريكة.



متابعة للمشروع الاول الممول من قبل مؤسسة أكسفام تم وضع مشروع مكمل في النصف الثاني من سنة 2015 يركز على عملية التخطيط لحملات المناصرة وكسب التأييد وتنفيذها، وقد استفاد من المشروع سبعة منظمات من الشركاء المحليين من الجمعيات الأهلية التي تمثل 6 ولايات تونسية . وقد جرت عملية التخطيط لهذه الحملات من خلال أسلوب تشاركي مع أصحاب الحق وممثلين عن جمعيات أهلية بالمناطق المستهدفة تمت صياغته إثر عدة لقاءات متتالية. وخلال تلك اللقاءات وقع التوصل إلى تعزيز المعرفة والمهارة اللتين اكتسبهما المشاركون في مجالات التخطيط لحملات المناصرة وكسب التأييد وتبنيها. وفضلا عن ذلك كله، تم تقديم الدعم الفني لعملية التفاوض بين ممثلي أصحاب الحقوق وبين كافليها داخل المجتمعات السبعة. وقد تمخض عن عملية التخطيط تلك، البعض من الخطط التي وضعت من أجل إرساء حملات للدعوة بالمجتمعات المستهدفة. والجدير بالذكر أنه قد وقعت عملية تنفيذ الخطط الخاصة بقضايا الدعوة بمشاركة المتطوعين من الشباب وممثلي الجمعيات الأهلية بالمناطق المستهدفة. وقد وقّر المعهد العربي لحقوق الإنسان الدعم الفني اللازم أثناء التخطيط وكذلك خلال التنفيذ والتفاوض بين ممثلي أصحاب الحقوق وبين كافليها.

وقد نتج عن هذا المشروع دليل توجيهي يوثق لمسار الحملات التي تم اطلاقها ودراسة تحليلية للمسار الذي تم اتباعه في مرافقة الجمعيات.

5.3 دعم قدرات منظمات المجتمع المدني والإعلاميين وطلبة الجامعات حول حماية

اللاجئين وطالبي اللجوء

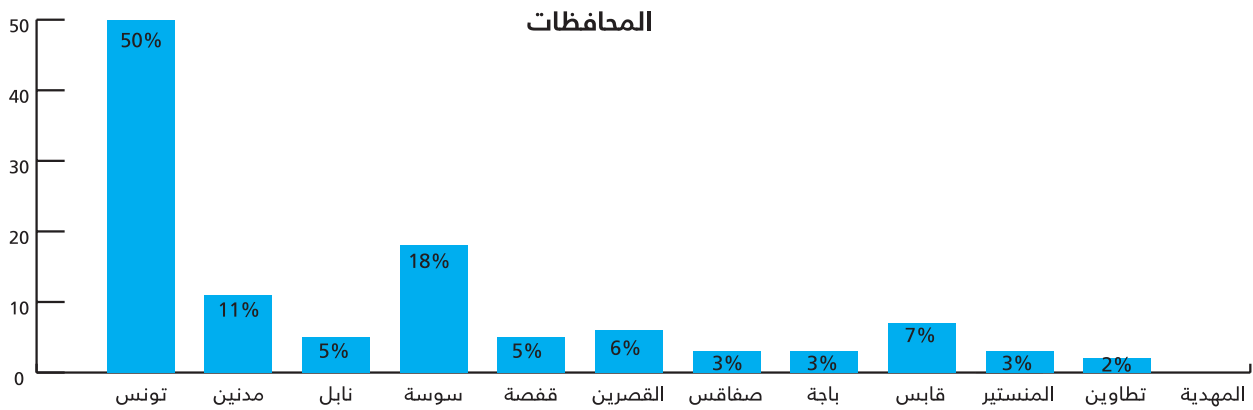
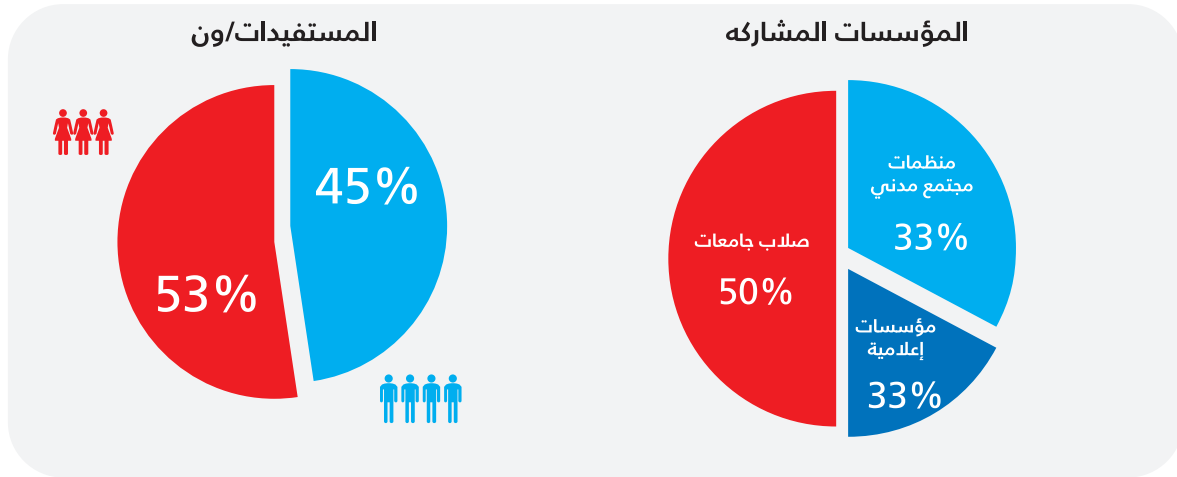


جمعت المعهد العربي لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتونس محطات كثيرة سواء في إنتاج المعرفة أو في وضع آليات الدفاع والتدخل لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء في تونس وفي إطار دعم ثقافة حقوق الإنسان عامة، والمعارف والمهارات المرتبطة بشؤون اللاجئين بشكل خاص اشتركت المؤسسات في تنفيذ مشروع مشترك يهدف الى تعزيز مهارات منظمات المجتمع المدني والاعلاميين وطلبة الجامعات من أجل تطوّر استراتيجيات التدخل لضمان أعمال حقوق الإنسان والحماية الدولية للاجئين وطالبي اللجوء. وعلى اعتبار الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني لمزيد نشر ثقافة حقوق الإنسان، عمل المعهد العربي لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتونس على تشكيل شبكة من صحافيين/ات مختصين

قادرين على تقديم مضامين تلتزم بالضوابط المهنية وتحتكم إلى مبادئ حقوق الإنسان وذلك من خلال دورتين تدريبيتين نفذتا في شهري أكتوبر ونوفمبر 2015 وقد شارك في الدورتين إعلاميين/ميات عن الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية من مختلف ولايات الجمهورية التونسية، ومن مخرجات دورتين وثيقة «مدونة سلوك مهني خاصة بالتعاطي الإعلامي مع قضايا اللجوء والهجرة»

كما تم في إطار هذا المشروع بناء شبكة أخرى من منظمات المجتمع المدني قادرة على مناصرة القضايا المتعلقة بحماية اللاجئين وطالبي اللجوء في تونس. ويوصف طلبة الجامعات صناع القرار مستقبلا كان من الضروري العمل على توعيتهم حول هذه الأزمة الانسانية التي يعيشها عالمنا اليوم.

الحماية الدولية للاجئين و طالبي اللجوء في تونس



وهكذا كانت أمنيات طلبة وأساتذة جامعة منوبة للاجئين بتونس لعام 2016 في إطار يوم تحسيس حول حماية اللاجئين وطالبي اللجوء بتونس، انتظمت يوم الاربعاء 16 ديسمبر 2015 بجامعة منوبة تحت اشراف المعهد العربي لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس وبالتعاون مع جامعة منوبة.



6.3 برنامج تعزيز المشاركة السياسية للنساء وبناء القيادات النسائية داخل الأحزاب السياسية

تعتبر مشاركة النساء في صنع القرار السياسي واحدة من أهم الأولويات التي لا بد الاشتغال عليها وذلك من أجل إقرار مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص داخل الأحزاب السياسية، ويتنزل هذا المشروع في إطار فتح النقاش لمأسسة النوع الاجتماعي في استراتيجيات وبرامج عمل الأحزاب السياسية وتعزيز قدرات النساء والرجال في الأحزاب السياسية على استخدام الدعوة لدمج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف البرامج والهياكل الحزبية.

وتمثلت الأهداف المرسومة لهذا المشروع فيما يلي:

- تعزيز المشاركة السياسية الفاعلة للنساء ووصولهنّ لمراكز القرار داخل الأحزاب السياسية
- تعزيز معارف ومهارات المشاركين/كات في مجال القيادة والمناصرة من أجل مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي ضمن الأنظمة الداخلية واستراتيجيات وبرامج الأحزاب السياسية.

الأنشطة التي نفذت في البرنامج

- حلقة نقاش حول «رؤية أصحاب القرار بالحزب حول مأسسة المقاربة الجندرية في برامج وأنظمة الحزب» وقد حضر هذا اللقاء وزيرة المرأة والأسرة الدكتورة سميرة مرعي ومجموعة من الأمناء العامين والقيادات العليا بالأحزاب السياسية وخصصت الحلقة أساسا لتحليل العقبات التي تحول دون وصول النساء إلى مواقع صنع القرار داخل الأحزاب السياسية والدعوة إلى ضرورة إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين واعتماد قاعدة التمييز الإيجابي لصالح النساء والمطالبة بتعديل الأنظمة الداخلية للأحزاب مما يضمن تمثيلية للنساء في الهياكل القيادية.

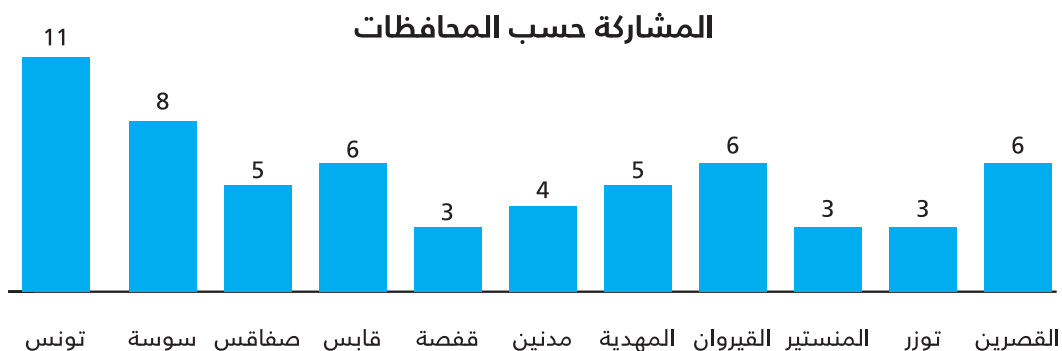
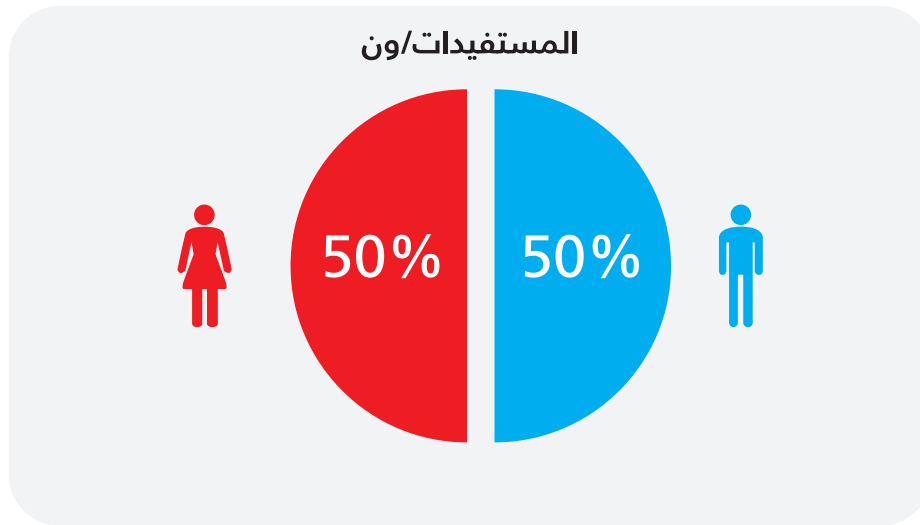
- ثلاثة دورات تدريبية حول تعزيز المشاركة السياسية للنساء، نفذت في الشمال والوسط والجنوب التونسي بمشاركة 60 مشارك/ة بمعدل 20 مشارك/ة في كل دورة ومن خصوصية هذا المشروع تمثلت



في تشريك رجل وامرأة من القيادات العليا والوسطى عن كل حزب، ممثلين/لات العشرة الأحزاب الأكثر تمثيلاً في مجلس نواب الشعب التونسي وهم: حزب نداء تونس، الاتحاد الحر، حركة النهضة، حزب آفاق، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، المؤتمر من أجل الجمهوري، الحزب الاشتراكي، الحزب الجمهوري، الجبهة الشعبية وحزب المبادرة.

وقد خصصت الدورات الثلاث لدعم معارف وقدرات المشاركات والمشاركين في مجال تطور حقوق النساء ضمن الاتفاقيات الدولية وتحديد مفاهيم النوع الاجتماعي إضافة إلى إجراء التحليل الجندي للأحزاب السياسية بالإستناد إلى الوثائق المرجعية لها وخصص اليومان الأخيران للتدرب على آليات المناصرة من أجل دعم القيادة لدى النساء وتواجههنّ في مواقع القرار داخل الأحزاب السياسية.

إن قدرة المعهد على تجميع الطاقات الفاعلة في الحقل المدني والسياسي وتسليطه الضوء على قضايا لا تزال حساسة مثل تلك المتعلقة بالمشاركة السياسية للنساء وعلى إتاحة المجال لتحليل فرصها ومعوقاتها بشكل علمي مما يسمح بإصلاح النظم والمؤسسات المعنية بهذا الشأن من منظور حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، وعلى تمكين الحلفاء من أدوات لمناصرة هذه القضايا هو من أبرز العوامل التي مكّنت هذا البرنامج من النجاح والتأثير في صلب الأحزاب ومن بناء نواتة لقيادات حزبية من النساء والرجال مؤمنة بأهمية دعم النساء وتمكينهنّ من المشاركة السياسية ومن حقوقهنّ المشروعة على أساس المساواة ومبدأ عدم التمييز وتكافؤ الفرص.



7.3 برنامج التربية على حقوق الإنسان والمواطنة:

يعتبر برنامج التربية على حقوق الإنسان والمواطنة مثالاً للبرامج التي ينفذها المعهد والتي تبرز من خلالها أهمية إرساء شراكات فاعلة ومتنوعة تعمل على تنفيذ مشترك للبرنامج وتضع قصد إنجاحه جميع قدراتها المالية والبشرية وخبراتها المعرفية والعملية.

ويندرج هذا البرنامج في إطار اتفاقية الشراكة بين المعهد ووزارة التربية بالجمهورية التونسية التي تم توقيعها سنة 2011 ويهدف إلى وضع خطة وطنية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان في تونس بالشراكة مع كل الأطراف الفاعلة في المجال (وزارات - ومنظمات أممية ودولية - ومنظمات وطنية - والإطار التربوي - والأطر النقابية ذات الصلة).

ويتضمن البرنامج ثلاثة عناصر متكاملة تتمثل في:

- مراجعة الكتب والمناهج التربوية التونسية (ابتدائي - إعدادي - ثانوي) من منظور حقوق الإنسان وتقديم توصيات لتعديلها.
- تكوين الأطر التربوية (مدرسين - وأساتذة - ومتفقدين/ ومفتشين) في مجالات حقوق الإنسان والمواطنة.
- إنشاء نواد للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية في جميع ولايات الجمهورية التونسية.

تمكّن المعهد وشركاؤه بعد ثلاث سنوات من بدأ تنفيذ هذا البرنامج من:

- تكوين مجموعة عمل Task Force تضمّ الشركاء الذين انضموا إلى المعهد ووزارة التربية في تنفيذ البرنامج (6 من هيئات ووكالات الأمم المتحدة والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان)، وذلك لوضع المضامين ومنهجية العمل وتخطيط الأنشطة وتمويلها وتنفيذها وتقييمها ومتابعتها وضمان استمرارية البرنامج وتوسيعه على المستوى الوطني والإقليمي.

- تحليل أكثر من 100 كتاب مدرسي (26 ألف صفحة) من المواد الأدبية والإنسانية واللغات تخص كل المستويات الابتدائية والإعدادية والثانوية من أجل تطوير ومراجعة المنظومة التربوية اعتماداً على منظومة حقوق الإنسان ومبادئها والعمل على ملائمة محتويات البرامج والكتب المدرسية لأدبيات حقوق الإنسان من موائيق واتفاقيات دولية. تمّ هذا العمل من قبل مجموعة من 18 مختصاً في قضايا التربية وحقوق الإنسان والمواطنة.

- إنشاء 18 نادياً للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المدارس والمناطق الأكثر تهميشاً في البلاد ودعمها فنياً ومادياً ومعرفياً قصد تطوير برامجها ووضع آليات للشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية.

- تكوين 300 إطار تربويّ (في إطار برامج وطنية لتدريب المدربين) بتقنيات تسمح بنقل الخبرة إلى باقي المربين.



- تنظيم 12 دورة تدريبية أفضت إلى تكوين 273 تلميذة و230 تلميذ (الجملة 503) في قضايا حقوق الإنسان والمواطنة والتواصل الفعال (في إطار أنشطة مواكبة نوادي التربية على المواطنة) و54 مربيا ومربيا ومديرا ومديرة من منسقي النوادي في مجال حقوق الإنسان والمواطنة وفي تسيير النوادي.

- إصدار دليل تسيير نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان: يتوجه هذا الدليل إلى المربين والتلاميذ المنخرطين في مشروع نوادي التربية على المواطنة.

- إصدار دليل التربية على حقوق الإنسان بالمدارس الابتدائية: جذاذات



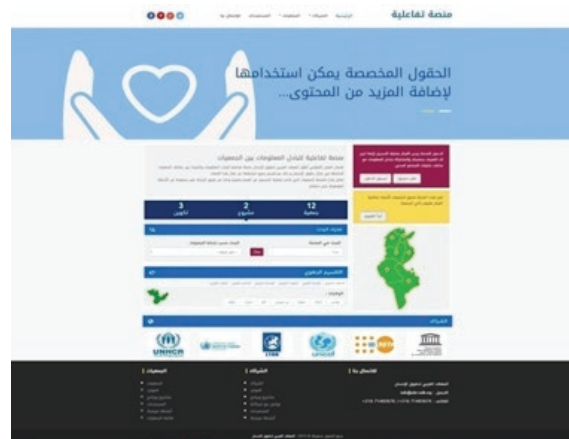
تنشيط للتلاميذ وأنشطة خاصة

بالمؤطرين: اصدر المعهد العربي لحقوق الإنسان «دليل التربية على حقوق الإنسان بالمدارس الابتدائية» والذي يضم عدد من جذاذات تنشيط للتلاميذ وأمثلة عن أنشطة خاصة للمؤطرين.

وتهدف هذه الجذاذات إلى تمكين الفرق البيداغوجية لنوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمدارس الابتدائية من أدوات عملية تساعدهم في بناء وضعيات تعليمية تمكن من تعريف الأعضاء بحقوق الإنسان ومبادئها الأساسية.

وكما أثري هذا الدليل بعدد من الأنشطة الإيقاظية وأنشطة كسر جليد تساهم في تنويع الأنشطة وتمكين المدرسين من تقنيات تساعدهم على إضفاء مزيد من المتعة على حصص التنشيط بالنوادي وكذلك حصص التعليم النظامية.

- إعداد دراسة مسحية للجمعيات التي تعمل في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة الموجهة للشباب إضافة إلى إعداد منصة إلكترونية لتبادل الموارد والتجارب في هذا المجال:



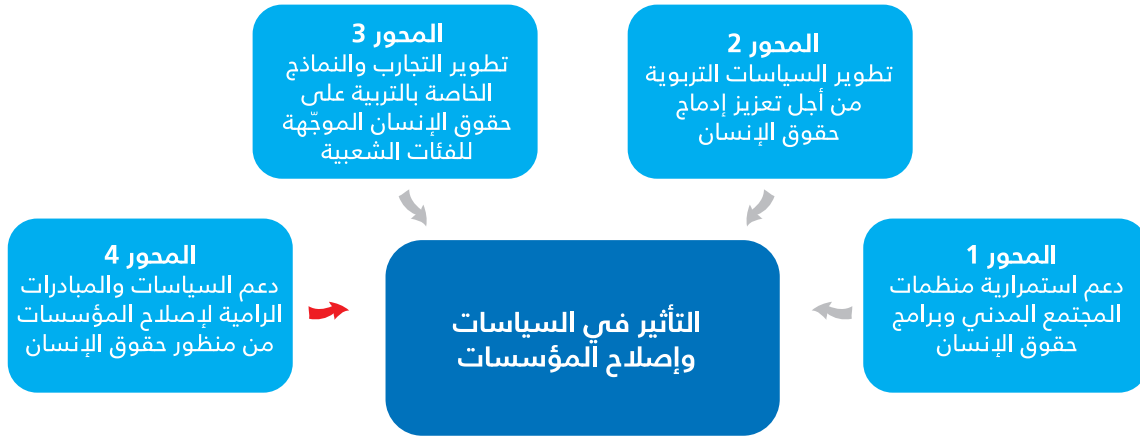
- إعداد الخطة الاستراتيجية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان في الوسط المدرسي من خلال تجسيم منهج تربوي مناسب يساهم في إعداد الشباب للمشاركة في الحياة العامة، وذلك باستخدام المقاربات الأكثر ابتكارا في مجال التخطيط الإستراتيجي وهي المقاربة القائمة على حقوق الإنسان

ومقاربة التصرف المستند إلى النتائج. وتمّ عرض الخطة على مختلف الشركاء في إطار لقاءات تشاورية حضرها ممثلوا نقابات التعليم ومربين ومنظمات المجتمع المدني وأخصائيين من وزارة التربية. وتمّ اعتماد الخطة رسمياً من قبل وزارة التربية في إطار ندوة الوطنية حول التربية على المواطنة وحقوق الإنسان نظمها المعهد يومي 3 و4 أوت 2015 بتونس العاصمة. وقد قدّمت الندوة جملة من التوصيات من أهمّها اعتماد الخطة الوطنيّة للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان في مسار إصلاح المنظومة التربوية والاستئناس بتجربة المعهد العربي لحقوق الإنسان ومجموعة العمل حول التربية على حقوق الإنسان وشبكة «عهد»، مع تعميم تجربة نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في كلّ المؤسسات التربوية ومأسسة مسار تكوين الإطار التربوي حول قضايا حقوق الإنسان والمواطنة. كما ساهمت مجموعة العمل حول التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في الندوة الوطنية حول إصلاح المنظومة التربوية في تونس التي انعقدت في 16 و17 و18 نوفمبر 2015 وذلك بتقديم الدعم المادي والدعم الفني من خلال مشاركة فريق الخبراء والأخصائيين التربويين الذين ساهموا في تقييم البرامج والكتب المدرسية وقاموا بتأطير ومواكبة إنشاء نوادي التربية على المواطنة وإنتاج الأدلة والأدوات التدريبية. أعطت تجربة دمج الجهود والموارد والخبرات بين الشركاء دفعا كبيرا للبرنامج وفتحت أمامه آفاقا كبيرة لتطويره وتقديره إلى المعنيين وإلى الرأي العام وطنياً ودولياً ممّا جعل العديد من المهتمين بالمجال على المستوى الوطني والإقليمي والدولي يطلبون الانضمام إلى البرنامج ودعم استمراريته. كما تتميز هذا البرامج المندمج بالقدرة على الاستمرارية لارتباطه بإصلاحات استراتيجية على المستوى الوطني لعلّ أهمها إصلاح المنظومة التربوية. ويقع الاستفادة الآن من هذه التجربة النموذجية في بلدان مثل لبنان وموريتانيا التي أبدت إعجابا واهتماما باعتمادها والاستئناس بها.



4 - التأثير في السياسات وإصلاح المؤسسات:

الموقع في الخطة الاستراتيجية 2014-2016:



منذ انطلاق مسارات التحول الديمقراطي، أعربت عديد من الأصوات في المجتمع المدني التونسي والعربي عن إرادتها للانخراط في النقاشات السياسية والمدنية والاجتماعية والإقتصادية القائمة. من هذا المنطلق واصل المعهد العربي لحقوق الإنسان خلال سنة 2015 العمل على دعم تلك الأصوات ومساعدتها في بناء فهم واضح وممنهج للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية والعربية لتكون بذلك قوة اقتراح فاعلة ومؤثرة معتمدة في طرحها على مقاربة حقوقية ومرجعية تجعل من مبادئ وقيم حقوق الإنسان الكونية ركيزة لأي انتقال ممكن نحو الديمقراطية. وعلى هذا الأساس أقام المعهد العربي في إطار هذا المحور سلسلة من الأنشطة تقوم على تبادل الخبرات والتجارب الوطنية والإقليمية والقارية واقتراح رؤى لتطوير السياسات وإنتاج المعرفة وفتح الحوارات مع مختلف الفاعلين من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية حول مختلف القضايا الراهنة التي أكدت أولويتها.

كما عمل المعهد على أن تكون هذه الحوارات والمواضيع التي تطرحها منفتحة على كافة شرائح المجتمع وتنطلق من انشغالاتهم حتى لا تبقى ثقافة حقوق الإنسان وخطابها حكرا على النخب والفاعلين التقليديين بل تنتقل إلى أصحاب الحقوق والمطالبين بها من الذين حرموا لعقود من المشاركة.

تمكّن المعهد في إطار هذا البرنامج من خلق ديناميكية فكرية وثقافية واسعة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية بإتاحته للفاعلين والمستفيدين من ناحية فرصة توسيع نطاق المشاركة وتبادل التجارب والخبرات ودعم القدرات ومن ناحية أخرى إتاحة موارد وإنتاجات معرفية تشتمل على بحوث علمية واقتراحات حول إدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات وإصلاح المؤسسات يمكن لمكونات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية التونسية والعربية الاستئناس بها لتثبيت المسار وتحقيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما تمكّن المعهد في هذا الإطار من دعم عمليات الإصلاح في تونس بشكل فعلي من خلال تفعيل اتفاقيات الشراكة بينه وبين عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية (وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية) وتمكينها من تطوير قدرات أطرها والموظفين التابعين لها في مجال إدماج مقاربة حقوق الإنسان في سياسات وبرامج تلك الوزارات. كما عمل المعهد كذلك على إنتاج المعرفة فيما يخص قضايا جديدة تضمنها الدستور التونسي وتحتاج إلى تعميمها

وتفسيرها ومن بين تلك القضايا مبدأ حرية الضمير الذي يقر به الدستور في المادة 6 منه.

1.4 برنامج المشاركة في تطوير السياسات ورصد تطبيقها في إطار الإتحاد الأفريقي:



تعتبر المنظومة الإفريقية لحقوق الإنسان بتشريعاتها والآليات المنبثقة عنها قادرة على تعزيز واقع الحقوق والحريات في المنطقة.

ويتطلب الأمر توعية وتمكيناً للمواطنين وهيئاتهم المدنية بأهمية هذه المنظومة، وحثاً للدول على المصادقة على الاتفاقيات وتفعيلها واعتمادها مصدراً في تشريعاتها الوطنية. فعدم تنفيذ القوانين والسياسات الدولية و/أو الإقليمية تنفيذاً فعالاً يؤثر بشكل مباشر على مدى تحقيق التنمية البشرية. ويعتبر ضعف جهود الحوكمة وعدم انخراط منظمات المجتمع المدني والمواطنون/ات في مساءلة حكوماتهم حول ما تتخذه من قرارات تتعلق بهذا الشأن من أسباب تراجع أعمال هذه الإلتزامات، ومن ضمنها الإلتزامات في إطار الإتحاد الإفريقي. وبعد انضمامه لتحالف دولة الاتحاد (SOTU) (State of the Union Coalition) عام 2014، أطلق المعهد العربي لحقوق الإنسان، خلال ندوة صحفية انعقدت بتاريخ 21 جويلية 2015 بالعاصمة التونسية، مشروع «تعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات التونسيين في تطوير منظومة الاتحاد الإفريقي وتطبيقها»، وهو برنامج ينفذ بالتوازي في عشر دول إفريقية، من خلال منظمات غير حكومية صلب التحالف (SOTU) بهدف «تفعيل معايير المنظومة الإفريقية لحقوق الإنسان واعتمادها صلب التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية، وإلى تحقيق مواطنة فاعلة ورفع مستوى الحوكمة في مجال الحقوق والحريات التي تشملها هذه المنظومة».

وعقدت الندوة الصحفية بالاشتراك مع وزارة الشؤون الخارجية التي تعتبر شريكا مهماً للمعهد في هذا المشروع، كما أنّ الوزارة، ممثلة بالدكتور توهامي العبدولي، كاتب الدولة المكلف بالعلاقات العربية والأفريقية، أعلنت تشريك المعهد في وضع مخطط عملها الخاص بالمجال الإفريقي.



وأطلقت خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى ديسمبر 2015 أعمال المشروع، التحضيرية والتنفيذية، وشملت ما يلي:

- بلورة شراكات استراتيجية تؤسس إلى إبراز الذاكرة التونسية في العلاقة مع إفريقيا وترسيخ المعرفة العلمية حولها: وفي هذا المجال تم بلورة إتفاق مع مؤسسة الأرشيف الوطني التونسي سنعمل بموجبه على إعداد دراسة تقديمية للأرشيف المختص بهذه المسألة. وقد انطلق إنشاء فريق العمل لهذه الدراسة في جانفي 2016 ومن المقرر أن تصدر الدراسة في شهر ماي 2016. كما تم الإتفاق مع قسم التاريخ في كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية في



جامعة تونس على إدراج «إفريقيا جنوب الصحراء» في المنهج التعليمي في مستوى الماجستير وذلك اعتباراً من العام الدراسي 2016-2017.

• **إعداد تقرير حول مدى التزام تونس بالمنظومة الإفريقية ومدى تصديقها على اتفاقياتها والتعريف بالإجراءات المتخذة لنشر مضمون هذه الاتفاقيات.** وقد تم في نوفمبر 2015 إيداع مسودة التقرير، الذي عمل على إعداده والإشراف أكاديميين مختصين في الشأن القانوني، لدى المعنيين في وزارة الخارجية التونسية للإطلاع على مضمونه وذلك في إطار الاستعداد لمناقشة التمتوى مع الأطراف المعنية ذوي الصلة، الحكومية وغير الحكومية، وذلك استعداداً لتبني التقرير على المستوى الوطني.

• **تحضير الأراضية المحلية الداعمة للمشروع** من خلال عقد سلسلة لقاءات مع مجموعة من ممثلي المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والإعلامية وذلك بغية إنشاء مجموعة عمل حول إفريقيا مؤهلة لتعميم المعرفة في المجال الإفريقي على أوسع نطاق في البلاد، وقادرة على الحوار مع الحكومة بشأن التزاماتها الإقليمية. تضم المجموعة ممثلين عن عدد من منظمات المجتمع المدني، مؤسسة أكاديمية، مؤسسة رسمية، شخصية حزبية، وإعلاميين.



• **إنتاج وتحضير مواد وأدوات تساهم في رفع مستوى الوعي** لدى عموم المواطنين بالمنظومة الإفريقية ودورهم في تعزيزها.

• **تسليط الضوء على الإعلام، ومن خلاله، وذلك عبر سلسلة** من النشاطات تشمل المشاركة في حوارات إذاعية، باللغتين العربية والإنجليزية، للتعريف بالمشروع وأهدافه وآليات عمله، وتحضير دراسة علمية حول كيفية تعاظم الإعلام المكتوب مع الشأن الإفريقي بهدف التعرف على مؤشرات الأداء تساهم فيما بعد بتحسين السياسات الإعلامية، إضافة إلى تنظيم ورشات تدريبية للإعلاميين والإعلاميات حول الشؤون الإفريقية في الإعلام التونسي كانت أولها تلك التي انتظمت أيام 19 و 20 و 21 جانفي 2016 وشارك فيها 21 مشاركا ومشاركة من مختلف الاختصاصات الصحفية والإعلامية.

أما على المستوى الإفريقي، فقد شارك المعهد العربي لحقوق الإنسان في اللقاء السنوي العام لتحالف دولة الاتحاد الذي التأمته فعالياته من 3 ولغاية 7 نوفمبر 2015 في كيغالي، رواندا.



وفاز المعهد العربي لحقوق الإنسان بعضوية الهيئة الإدارية (أو فريق الحكومة) للتحالف وذلك في الجلسة الانتخابية التي عقدت يوم الجمعة 6 نوفمبر 2015 ضمن فعاليات الجمعية العامة التي حضرها مسؤولو برامج التحالف في الدول الأعضاء وهي تونس وكينيا ورواندا وملاوي والموزمبيق وجنوب إفريقيا والكاميرون ونيجيريا وغانا والسنغال، فريق السكرتاريا وممثلين عن الهيئات المانحة، إضافة إلى مجموعة من أعضاء المنتديات الوطنية التي تشكل إحدى آليات عمل التحالف.

وعلى مستوى آخر، وفي إطار الاستعداد لأعمال القمة الإفريقية التي انعقدت في أديس أبابا، أثيوبيا في جانفي 2016، شارك المعهد العربي لحقوق الإنسان من خلال برنامجه ضمن تحالف دولة الإتحاد في أعمال «الحوار الرابع رفيع المستوى حول الديمقراطية والحكومة وحقوق الإنسان في إفريقيا» الذي التأمت فعالياته يومي 7 و 8 ديسمبر 2015 في كيغالي، رواندا.

**State of the Union**

ويتكوّن تحالف دولة الإتحاد (SOTU) من 10 منظمات مجتمع مدني في إفريقيا تعمل معاً لحث الحكومات الإفريقية على التصديق وتنفيذ قرارات الإتحاد الإفريقي على المستوى الوطني.

ويعمل التحالف على رصد مدى تنفيذ 14 صكاً من الصكوك القانونية التي أنشأها الإتحاد الإفريقي وذلك في 10 بلدان أفريقية وهي: تونس وكينيا ورواندا وملاوي والموزمبيق وجنوب إفريقيا والكاميرون ونيجيريا وغانا والسنغال. وتمثل هذه البلدان المناطق الخمسة للقارة الإفريقية، وهو التحالف الوحيد، حتى الآن، الذي قام بمتابعة وإشراك المواطنين والحكومات والإتحاد الإفريقي في مجال أداء الحكومات إزاء جملة من الآليات والمعايير ذات الصلة بالحكومة والديمقراطية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق المدنية والسياسية. وقد أثبت هذا التحالف، في غضون فترة قصيرة جداً من الزمن، قدرة على التأثير الكبير في السياسة الإفريقية.

2.4 برنامج إدماج حقوق الإنسان في سياسات وبرامج الوزارت ودعم القدرات حوله:

وزارة الشؤون الاجتماعية: يندرج هذا البرنامج في إطار الاتفاقية الممضاة سنة 2013 بين المعهد العربي لحقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية والتي تهدف بشكل أساسي إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعلاقة بالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، كما تهدف إلى دعم قدرات الأخصائيين الاجتماعيين لاعتماد التخطيط والبرمجة المبنيين على مقارنة حقوق الإنسان. ويمثل إبرام هذه الاتفاقية مع الوزارة خطوة أساسية لمأسسة إدماج حقوق الإنسان في مسارات إصلاح المؤسسات وتطوير السياسات وهو إحدى التوجهات المركزية التي تنبني عليها الخطة الاستراتيجية للمعهد 2014-2016. ويشمل هذا البرنامج الذي تواصل انجازه خلال سنة 2015 بدعم مالي من مؤسسة كونراد أديناور جزءاً من الأنشطة التي تنفذ في إطار اتفاقية الشراكة بين المعهد العربي لحقوق الإنسان والوزارة بهدف إدماج مقارنة حقوق الإنسان في مراحل التخطيط وإعداد السياسات وتنفيذ البرامج في وزارة الشؤون الاجتماعية. في هذا الإطار تم تنظيم أربع دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين. وأُمن التدريب في هذه الدورات كل من الاستاذ شاكرا السالمي، أخصائي اجتماعي أول بالادارة العامة للنهوض الاجتماعي والاستاذ احمد عبد

الناظر خبير في مجال المقارنة القائمة على حقوق الانسان. وقد استفاد من الدورات التدريبية الأربعة قرابة 120 اخصائي واطماعة اجتماعية من كافة ولايات الجمهورية التونسية.

يمثل هذا البرنامج ثاني مُنجز مشترك بين المعهد العربي لحقوق الانسان ووزارة الشؤون الاجتماعية بعد امضاء اتفاقية مشتركة بين الجانبين استفاد منه موظفون/ات من مختلف جهات الجمهورية التونسية. وقد عبر عنوانُ هذا البرنامج عن رغبة الطرفين في احداث اصلاح جوهري يتجاوز البرامج في صيغتها النظرية إلى ملامسة واقع العمل الاجتماعي من خلال تشريك عدد من الموظفين والموظفين الذين يشتغلون على ملفات تهتمّ اغلب الفئات الاجتماعية وتتطلب مهامهم التواصل اليومي المباشر مع أصحاب الحقوق والمطالبين بها.



وزارة الداخلية - مركز التكوين ودعم اللامركزية:

خلال سنة 2015 تم مواصلة جهد التدريب لفائدة السلطات المحلية بتنظيم دورتين تدريبيتين حول المقارنة القائمة على حقوق الانسان لفائدة السلطات المحلية بالشراكة بين المفوضية السامية لحقوق الانسان والمعهد الدانماركي لحقوق الانسان وصندوق الامم المتحدة الإنمائي ومؤسسة كتراد ادناور. ويرمي هذا البرنامج المتواصل إلى تنزيل عمل السلطات المحلية (ولاة - عمد - رؤساء مجالس بلدية..) فيما أقر به الدستور من ضرورة تعزيز وحماية واحترام الحقوق والحريات المعترف بها في الفصل الثاني؛ واللامركزية وتعزيز الحكم المحلي في الفصل السابع. وقد استفاد من هذه الدورات التدريبية 50 مشاركا ومشاركة من مختلف ولايات البلاد.



وقد مكّن البرنامج هذا القطاع الحيويّ من التدريب الذي يؤمّر الأدوات العلمية فيكون موظف(ة) الدولة حين أداء مهامه واعيا بموقع دوره من منظومة الحقوق وتكون للهيكل الادارية رؤية مبنية على مقارنة حقوق

الإنسان توضّح واجباته وتمكّنه من تحديد حاجيات المواطنين/ات بما يستوجبه دور الدولة في الرعاية.

وزارة الشؤون الخارجية:

في إطار تفعيل مذكرة التعاون التي أبرمت بين وزارة الشؤون الخارجية والمعهد العربي لحقوق الإنسان التي أبرمت يوم 22 ماي 2015، تمّ الاتفاق على الخطوط العريضة لبرنامج عمل يمكن من تفعيل ما حدّدته مذكرة التعاون من أهداف ومضامين ومن عناصر برنامج العمل تكوين الدبلوماسيين العاملين بمختلف الإدارات بوزارة الخارجية. وانطلق هذا البرنامج التكويني فعلياً بتنظيم ورشة تدريبية عقدها المعهد العربي لحقوق الإنسان في مقرّ الوزارة يومي 22 و23 جويلية 2015 وحضرها قرابة 50 من الدبلوماسيين الذين سيقع إيفادهم في مهمّات خارج البلاد التونسية إضافة إلى عدد من الدبلوماسيين العاملين في إدارات الوزارة وركزت الدورة التدريبية على تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالمعهد العربي لحقوق الإنسان وبرامجه والخدمات التي يمكن أن يقدمها خدمة للدبلوماسية التونسية.
- تعميم المعرفة بمضامين مذكرة التفاهم بين الوزارة والمعهد لدى الدبلوماسيين العاملين في مختلف إدارات وزارة الخارجية وتحفيزهم على المساهمة في تحقيق أهدافها.
- تدعيم معارف الدبلوماسيين العاملين في الوزارة حول بعض القضايا الخاصة بحقوق الإنسان بما يضمن فعاليتهم في التعامل معها عند القيام بمهامهم في تونس وفي الخارج.



لقد كشف التعامل مع موظفي الدولة والدبلوماسيين في مختلف القطاعات المذكورة أنّ هياكل الوزارات ثرية بطاقات مؤمنة بالمرجعية الحقوقية وتمكّنة من المرجعيات القانونية لمهامها لكن غلب ارث البيروقراطية الإدارية على أدائها وأمكنها بهذه التجربة أن تساهم في تقديم رؤاها وتطوير اشتغال المؤسسات.

ونعتبر أن العمل مع هذه الوزارات ضروريّ في هذه المرحلة ووجب تعزيزه لتزايد الاحتياج إلى خدمات هياكل تلك الوزارات باعتبار مخلفات عقود من التهميش والإقصاء تبقى أغلب حلولها بيد الدولة التي تستفيد بلا شكّ من دعم مؤسسات المجتمع المدني على اعتبار أن الإصلاح مسؤولية مشتركة.

3.4 حرية الضمير في الدستور - بحث ميداني:

تقع حرية الضمير في منتصف المسافة بين حرية التفكير وحرية الدين. فحرية التفكير تعطي للفرد الأدوات الفكرية، التي تسمح له بأن يعمل ضميره وأن ينتقي ويمارس، بحرية وتميّز، اختياراته الوجدانية والدينية

وقناعاته. وحرية الضمير التي تومئ إلى الحياة المعيارية والقيمية الداخلية للفرد تتيح له أن يبلور قناعاته، بما فيها القناعات الدينية والإيمان من عدمه، بكل حرية واستقلال، وتسمح له بعبارة أخرى أن يبذل دينه أو يعتنق ديناً آخر أو أن لا يأخذ ديناً من الأديان، دون أن يكون عرضة لأيّ حساب أو عقاب أو إقصاء، ودون أن ينتقص ذلك من مواظنته. هذا المعنى هو الذي حملته دستور 2014 في تونس والذي جاء كنتيجة لتوافقات سياسية وتشريعية من المهمّ أن تتحول إلى خطّ موجّه مسارات الإصلاح القانوني والتربوي والديني والاجتماعي والثقافي في تونس.

من هنا جاءت مبادرة المعهد العربي لحقوق الإنسان مع شركائه بغية أن يعرّف بمستوى تمثيلات الرأي العام إزاء قضايا الحالة الدينية وحرية الضمير في المجتمع التونسي بعد 2011 وأن يعكس ديناميات الحاضر ومتغيراته من خلال منهجية القياس الكمي.

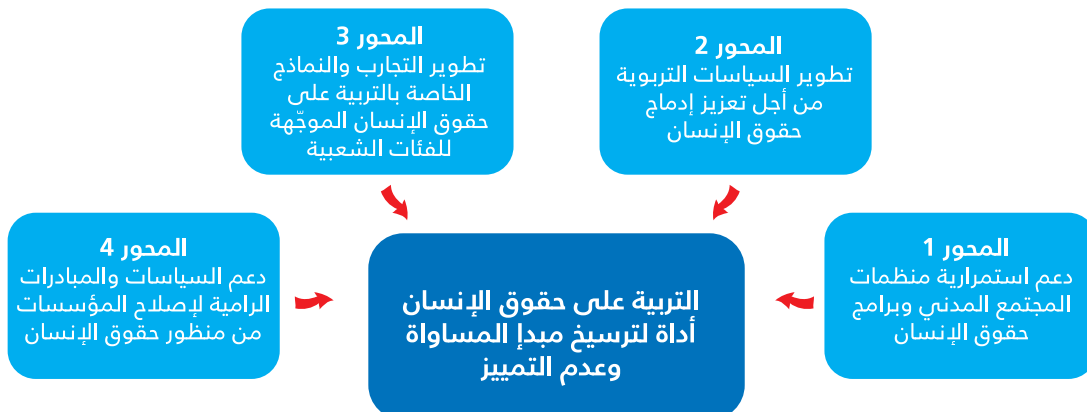
يترجم هذا التقرير دراسة استطلاعية شملت 1200 مبحوثاً وفق النوع والمستوى التعليمي والمحيط السكني والعمر، وأجري الاستطلاع بداية سنة 2015 من قبل فريق عمل ميداني، كما تمّ تكليف فريق بحث من المحللين من مختلف الاختصاصات لقراءة أهم النتائج الواردة فيه والإشراف على الاجتماعات الإذاعية في عدد من الجهات التونسية.

إنّ من أهم دواعي إنجاز وإصدار هذا التقرير والذي هو حصيلة عمل تشاركي هو إرساء تقليد جماعي ضمن المنظمات المدنية من أجل نشر ثقافة حرية التعبير والانتقال من مستوى فكرة التسامح إلى الاحترام ومن ثمّ إلى السقف الحقوقي للاختلاف من خلال فكرة الضمير وتشخيص المواقف من قضايا مركّبة وشديدة التعقيد تنتمي إلى سجلات الواقع المعيش مثل: التديّن من عدمه والتمثيلات السائدة للمقدس ونمط العيش المتنوع.

لكلّ ذلك يرى المعهد المبادر بهذا التقرير بأنه ثمة الكثير من العمل المشترك ضمن مؤسسات المجتمع المدني والمزيد من الفرص المتاحة لتطوير الأوضاع والذهنيات، وهي فرص قد لا يقل عددها عن المخاطر المحدقة أحياناً والتي تدعو إلى الحلول دون عودة الثقافتين الحقوقية والدينية إلى مربعاتها الأولى المغلقة والسابقة للحظة الدستورية التي كان ولا يزال الفصل السادس من أهم وأبرز معالمها المستنيرة.

5 - التربية على حقوق الإنسان أداة لترسيخ مبدأ المساواة وعدم التمييز:

الموقع في الخطة الاستراتيجية 2014-2016:



عمل المعهد خلال سنة 2015 عند تخطيطه وتنفيذه لبرامجه المتنوعة والمندرجة في خطته الاستراتيجية على اعتبار مبدأ المساواة وعدم التمييز أساسا وركيزة لتلك البرامج. فركز لذلك برامج إقليمية متخصصة تعنى بتعزيز القدرات وتطوير المعرفة واقتراح آليات الحماية لمكافحة التمييز واللامساواة في مواضيع دقيقة وراهنة مثل الحقوق الإنجابية والجنسية والتزويج المبكر للفتيات وحماية النساء والفتيات في أوضاع الحروب والنزاعات.

1.5 برنامج إقليمي لتطوير قدرات المنظمات النسوية في استخدام الآليات الأممية لحقوق

الإنسان لحماية النساء من العنف والتمييز الممارس ضدهن:

يأتي تنفيذ هذا المشروع المدعوم من منظمة هيغوس وبالشراكة مع «منتدى أمانة» كقيمة مضافة الى ما هو قائم في مجال الرصد والتوثيق لإنتهاكات حقوق الإنسان وكتابة التقارير لفضح العنف والتمييز الممارس ضد النساء وبناء قاعدة معلومات لإدماج جرائم العنف والتمييز ضد النساء ضمن قضايا العدالة الإنتقالية، وتفعيل استخدام الآليات الأممية القائمة للدفاع وللحماية لحقوق النساء والفتيات في المنطقة العربية، حيث يتم فيه التعامل مع خصوصية قضية النساء وتشجيعهن على البوح عن الإنتهاكات الممارسة ضدهن وفضح هذه الإنتهاكات بوصفها انتهاكات حقوق إنسان تطال النساء والفتيات. وتضمن البرنامج جملة من الأنشطة المندمجة والمتكاملة وهي كالتالي:

1.1.5 دورات تدريبية في مجال إعداد التقارير حول انتهاكات حقوق النساء:

دورتان تدريبيتان في لبنان وتونس حول تطوير قدرات المنظمات النسوية العربية في استخدام الآليات الأممية لحقوق الإنسان لحماية النساء من العنف والتمييز الممارس ضدهن خلال فترة الإنتقال الديمقراطي: تمكنت المشاركات في الدورتين من تعزيز قدراتهن في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات المسلطة على النساء وإعداد التقارير حولها.

وشاركت في هتين الدورتين 49 مشاركة تنتمين إلى منظمات غير حكومية عاملة في مجال حقوق النساء من 13 دولة عربية هي: لبنان- الأردن - الكويت - البحرين - اليمن - العراق - السعودية - سوريا - فلسطين - ليبيا - المغرب -الأردن - مصر - السودان.



بعد انتهاء التدريب قامت المشاركات من منظمات منتدى أمانة بإعداد ثمانية تقارير وطنية عن اوضاع النساء في ظل النزاعات المسلحة ، وقد تمحورت عناوين التقارير حول:

• تقرير الأردن: بحثاً عن العدالة - اللاجئات والمجتمعات المستضيفة

- **تقرير لبنان:** أزمة اللجوء والتزويج المبكر للفتيات
 - **تقرير العراق:** المرأة العراقية في ظل النزاعات المسلحة
 - **تقرير سوريا:** للمرأة السورية في ظل النزاعات واتفاقية السيداو
 - **تقرير فلسطين:** تنامي ظاهرة التحرش الجنسي في فترات الانتقال الديمقراطي
 - **تقرير السودان:** وضع نساء السودان اثناء النزاعات المسلحة
 - **تقرير مصر:** تنامي ظاهرة التحرش الجنسي في فترات الانتقال الديمقراطي
 - **تقرير السعودية:** رصد انتهاكات حقوق الانسان ضد المرأة في السعودية
- وبعد مراجعة وتطوير هذه التقارير تم نشرها في موقع المعهد العربي لحقوق الإنسان.

2.1.5 ندوات حوارية إقليمية حول «آليات العدالة الإنتقالية الحساسة للنوع الاجتماعي»:

نظمت على هامش الدورات التدريبية ندوات حوارية إقليمية حول «آليات العدالة الإنتقالية الحساسة للنوع الاجتماعي». عقدت الندوة الأولى في بيروت يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر بالتعاون مع المركز الدولي للعدالة الإنتقالية وبالتعاون مع منتدى آمنة لبنان بمشاركة 70 مشارك/ة من المنظمات الحقوقية والمدنية والنسوية، وتناولت الندوة تقديم المفاهيم والمبادئ العامة للعدالة الإنتقالية وآليات اعمالها وأهميتها لترسيخ مبادئ وقيم حقوق الإنسان والسلام والعدالة والحريات العامة الديمقراطية في فترات الانتقال الديمقراطي وضرورة انفاذها لمعالجة إنتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة آثارها ولمنع تكرار الإنتهاكات في المراحل القادمة لا سيما العنف السياسي كما تم تقديم موجز لتجربة المغرب حول العدالة الإنتقالية للنساء. وتم التركيز في العرض والنقاش على الآليات الحساسة للنوع الاجتماعي وشموليتها للعنف الممارس ضد النساء لا سيما العنف السياسي والجنسي واهمية عدم إفلات مرتكبي العنف ضد النساء من العقاب والمحكمة الجنائية لمرتكبي إنتهاكات حقوق النساء في المراحل الإنتقالية لا سيما مع تنامي عدد النساء اللاتجئات والنازحات والمفقودات قسراً خلال الحروب والنزاعات واستخدام العنف الجنسي كوسيلة وسلاح حرب في مجتمعاتنا التي يشكل الشرف السلطوي عنصر أساسي للبنية المجتمعية والثقافية. والتأكيد

على اهمية شمولية آليات الإنصاف والعدالة ولجان الحقيقة لقضايا النساء وضرورة إشراك النساء في هذه اللجان وفي كافة آليات العدالة الإنتقالية وضرورة مراعاة خصوصيات النساء بخاصة لسرية الشهادة وإحترام الخصوصية لفضح الإنتهاكات الممارسة ضدهن وضرورة تأهيلهن وتشجيعهن للبووح عن العنف الممارس ضدهن وتقديم الدعم والمساعدة النفسية والاجتماعية بخاصة العمل مع نتائج اثر العنف على النساء وليس فقط معالجة اسباب الإنتهاكات.



كما عقدت الندوة الحوارية الثانية في تونس في مركز المعهد العربي لحقوق الإنسان في مقر دار السيدة يوم 18 كانون الأول / ديسمبر 2015، حول « آليات العدالة الإنتقالية الحساسة للنوع الإجتماعي » بالتعاون الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ، تخلل الندوة عرض لمسار العدالة الإنتقالية للنساء في تونس وما هو دور الحركة النسوية في دفع قضايا النساء ضمن قضايا العدالة الإنتقالية لا سيما لناحية العنف السياسي المباشر الذي استخدم ضد النساء الناشطات والنقابيات والحزبيات والعنف الإقتصادي الذي طالهن بشكل مباشر من خلال صرفهن من العمل ومنع تشغيلهن وغير مباشر للنساء المعيلات لأسر جراء سجن الزوج او اعتقاله او حرمانه من العمل ، وخلال الندوة تم الإستماع لشهادتين من ناشطتين سياسيتين تعرضتا للإعتقال والتعذيب وللعنف الجنسي وحرمانهن من الحق في العمل والتقديمات الإجتماعية ، كما تم عرض موجز لتجربة المغرب للعدالة الإنتقالية والنوع الإجتماعي.

3.1.5 زيارة المدافعة في مجلس حقوق الإنسان بجنيف - سويسرا:

• الندوة الموازية حول « أوضاع النساء في ظل الصراعات والنزاعات المسلحة في المنطقة العربية »،

جنيف - مجلس حقوق الإنسان:

عقد المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون والتنسيق مع المنتدى الديمقراطي للنساء في المجتمعات الانتقالية - منتدى آمنة ومعهد جنيف لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة يوم 30 سبتمبر 2015 ، ندوة في مبنى مجلس حقوق الإنسان حول أوضاع النساء في ظل النزاعات المسلحة في المنطقة العربية.

تحدث في افتتاح الندوة كل من الأستاذ فرج فنيش مسؤول قسم آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، والأستاذ عبد الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، والأستاذ نزار عبد القادر مدير معهد جنيف لحقوق الإنسان.

وعرضت في الندوة أوراق عمل وضعت بالإستناد الى التقارير التي اعدت ضمن المشروع من قبل كل من:

1. الأستاذة أسمي خضر من الأردن: المنسقة العامة لمنتدى آمنة ورئيسة اللجنة الإستشارية لجمعية

معهد تضامن النساء تناولت ورقتها موضوع : بحثاً عن العدالة - اللاجئات والمجتمعات المستضيفة

2. الأستاذة ساما عويضة من فلسطين : المديرة العامة لمركز الدراسات النسوية ، تناولت ورقتها :

انتهاك حرية التنقل للنساء الفلسطينيات من قبل الاحتلال الاسرائيلي

3. الأستاذة هناء إدوار من العراق: عضو في مجلس أمناء جمعية الأمل العراقية ، تناولت ورقتها :

العنف الجنسي ضد النساء في العراق في

ظل النزاعات المسلحة

4. الأستاذة سوسن زكزك من سوريا عضوة

في مجلس قيادة رابطة النساء السوريات

تناولت ورقتها التحديات التي تواجه النساء

في سوريا للمشاركة في حل الأزمة

5. الأستاذة سارة ضيف الله من السودان:



صحفية وناشطة حقوقية ونسوية تناولت ورقتها: العنف الممارس ضد النساء في السودان في ظل النزاعات المسلحة.

وقد عرض المشاركون والمشاركات واقع معاناة النساء في المنطقة العربية خاصة في الدول التي تعاني من الصراعات والنزاعات والاحتلال ومن وبيلات الحروب والطغيان والإستبداد، والحصار الدولي الجائر. وقد خرج المشاركين والمشاركات في الندوة بتوصيات حول المجالات التالية:

أولاً: التوصيات الخاصة بإنهاء النزاعات والصراعات المسلحة

ثانياً: التوصيات الخاصة بحق النساء الفلسطينيات في التنقل

ثالثاً: التوصيات الخاصة بالعنف الجنسي اثناء النزاعات المسلحة

رابعاً: التوصيات الخاصة بحقوق النازحات واللاجئات

• زيارة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف :

عقد وفد من المعهد العربي لحقوق الإنسان من تونس ولبنان ، ومن المنتدى الديمقراطي للنساء في المجتمعات الانتقالية - منتدى آمنة من العراق وسوريا والأردن ولبنان والسودان ، إجتماع عمل في مقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف بتاريخ 10-11 2015. ضم الإجتماع عدد من الخبراء



من مكاتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان لا سيما العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومسؤولة الجندر لدى المفوضية بالإضافة الى عدد من خبيرات لجنة القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة ومساعدات المقررة الخاصة بالعنف ضد النساء والمقررة الخاصة بالإتجار بالبشر لا سيما النساء والطفال ومساعدة فريق العمل العامل من اجل القضاء على التمييز القانوني ضد النساء .

وقد تركز النقاش عن أوضاع النساء في المرحلة الإنتقالية لا سيما النساء في ظل النزاعات المسلحة في الدول العربية ، بخاصة ما تتعرض له النساء من جرائم العنف الجنسي .

كما تم إصدار نشرة خاصة من «مدنيات» وهي نشرة دورية صادرة عن المعهد العربي لحقوق الإنسان تناولت موضوع «أوضاع النساء في ظل الصراعات والنزاعات المسلحة في المنطقة العربية». وقد تم في هذه النشرة التعريف بالبرنامج ونشر التقارير التي اعدت من قبل المشاركين/ات بالدورات التدريبية، بالإضافة إلى تغطية الندوة في جنيف مع أوراق العمل التي قدمت بها وزيرة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

2.5 ندوة إقليمية حول «التزويج المبكر للفتيات في ظل الإنتقال الديمقراطي والنزاعات

المسلحة»:

بههدف تعميق النقاش والتحليل لمنظمات لمجتمع المدني وتطوير الخطاب والرؤية والإستشراف لكيفية التدخل للحد من ظاهرة تزويج الطفلات وإيجاد الآليات الكفيلة بذلك، عقدت في بيروت الندوة الإقليمية حول



«التزويج المبكر للفتيات في ظل الانتقال الديمقراطي والنزاعات المسلحة» والتي نظمت من قبل كل من المعهد العربي لحقوق الإنسان ومنظمة أبعاد وبالشراكة والدعم من مؤسسة هيفوس الدولية وبالتنسيق مع المنتدى الديمقراطي للنساء في المجتمعات الإنتقالية - منتدى آمنة لبنان، وذلك برعاية معالي وزير الشؤون الإجتماعية في لبنان الأستاذ رشيد درباس ، في الفترة الممتدة بين 27 و29 تشرين الأول 2015. شارك في الندوة 60 مشاركا ومشاركة 35 من خارج لبنان (4 مشاركين و29 مشاركة) و25 من لبنان (مشارك ومشاركة)، وهم/نمن الناشطين والناشطات من منظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال حقوق الإنسان وبخاصة حقوق النساء والطفل من 13 دولة عربية لا سيما الدول التي تشهد تحولات وازمات لجوء وصراعات ونزاعات مسلحة مثل فلسطين المحتلة والعراق وسوريا واليمن والأردن ولبنان ومصر وليبيا والبحرين وتونس والمغرب والسودان والسعودية، هذا بالإضافة إلى ممثلين/ات عن بعض الهيئات والمنظمات الأممية والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في هذا المجال والموجودة في لبنان.

محاور نقاش الندوة:

- تحليل ظاهرة التزويج المبكر للقاصرات بكونه عنفا جنسيا مبني على اساس النوع الاجتماعي، متجذر في عمق وثقل الثقافة السائدة.
- نقاش العوامل التي تساهم في بروز ظاهرة «تزويج الفتيات القاصرات» او «التزويج المبكر للفتيات»، أهمها تلك الأفكار التقليدية والمتوارثة التي تنبع من ركائز دينية تحث على التزويج المبكر كوسيلة للحفاظ على العفة والشرف.
- تحديد ابرز النتائج المترتبة على التزويج المبكر: الحرمان من الحق في التعلم والعمل، والسلامة الجسدية، والترفيه، كذلك سلب الطفلة طفولتها واستغلالها جنسياً، إضافة إلى الحرمان من الحق في اتخاذ القرار بسبب الإكراه على الزواج دون رضا الفتاة.
- اثر حالات الطوارئ الإنسانية والنزاعات وما بعد النزاعات في تنامي حالات الزواج القسري للفتيات القاصرات واستقطاب الفتيات من قبل الحركات الدينية المسلحة (مثال داعش والنصرة وإرسال الفتيات للنكاح...).
- السياق الدولي لمناهضة التزويج المبكر للفتيات كما ورد في الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وفي مقررات المؤتمرات الدولية للمرأة وقرارات مجلس الأمن لا سيما القرار 1325 و 2122.

• قراءة السياق القانوني لسن الزواج في المنطقة العربية تحديد مجالات تحسين الإطار التشريعي لـ سيما قوانين الأحوال الشخصية والجزائية.

• تحديد الآليات التي تسهم في الحد من ظاهرة التزويج المبكر للفتيات وتحديد اتجاهات الوقاية والحماية والعلاج

• نحو إستراتيجيات وطنية لمكافحة العنف الجنسي ضد الفتيات في المراحل الإنتقالية.

وفي الجلسة الختامية للندوة تم عقد مؤتمر صحفي برعاية وزير الشؤون الإجتماعية، وبحضور واسع من الإعلام ومن مكونات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأممية الموجودة في لبنان، تم في هذا المؤتمر تقديم وإطلاق «إعلان بيروت للقضاء على تزويج الطفلات» وهو يشكل أول وثيقة مرجعية حقوقية في المنطقة العربية بمثابة بيان الحق لقضية تزويج الطفلات تحمل رؤية ومرجعية حقوق الطفل وحقوق الإنسان، كما اطلق في المؤتمر الصحفي البيان الختامي للندوة الذي يحمل التوصيات والتوجهات وإستخلاصات مناقشات وجلسات عمل الندوة (مرفق أعمال الندوة والبيان الختامي والإعلان تمّ تأليفهم ونشرهم في كتاب). وقد اختتم البيان بالدعوة لإطلاق تحالف حملة إقليمية في المنطقة العربية للقضاء على تزويج الطفلات. وسوف يبادر المعهد العربي لحقوق الإنسان ومؤسسة إبعاد بمتابعة التواصل والعمل الجاد مع المنظمات الحقوقية والنسوية والتي تعنى بقضايا الطفولة في المنطقة العربية لإطلاق هذه الحملة إقليمياً. وقد تبني ممثل وزير الشؤون الإجتماعية توصيات المؤتمر التي ستصبح جزءاً من خطط عمل وأنشطة الوزارة والمجلس الأعلى للطفولة في لبنان وسوف تقوم مؤسسة إبعاد والمعهد العربي لحقوق الإنسان - فرع لبنان بمتابعة تنفيذها وطنياً في لبنان.

والياً يتم التنظيم لعقد ندوة في الأمم المتحدة - نيويورك على هامش الدورة 60 لوضع المرأة، لإطلاق تقارير الندوة وتوزيع الكتاب.

وعمل المنظمون للندوة قبل انطلاقها وخلالها على تأمين حملة إعلامية واسعة اعتمدت الوسائل إعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي وأدوات اتصالية متنوعة ومبتكرة.

3.5 برنامج تعزيز منظومة حماية الحقوق في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية في تونس:

إن الحقوق الإنجابية والجنسية، وإن كانت عنصراً هاماً في منظومة حقوق الإنسان، فهي لاتزال غير معلومة بالشكل الكافي. ورغم المجهودات البيداغوجية والتدريبية التي تم بذلها منذ عقود، وخاصة في نطاق الأطر الجمعياتية، فإن الدفاع عن هذه الحقوق لايزال محدوداً، في التصوّر العام، مقارنة بالمجهودات المبذولة في علاقة بالعناية بالصحة الجنسية والإنجابية. وفي هذا الإطار ومن أجل تعزيز منظومة حماية الحقوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية قام المعهد العربي بالتعاون مع مكتب تونس لصندوق الأمم المتحدة للسكان على فتح النقاش حول هذه الحقوق من خلال ثلاثة تقارير ميدانية وذلك بهدف دعم ومناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ونخص بالذكر منها الحق في الصحة الجنسية والإنجابية.

التقرير الأوّل: تعزيز منظومة حماية الحقوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، أعدّه الدكتور فتحي التوزري

أنجز هذا التقرير للبحث في مدى تقدم الحقوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية بتونس، من خلال مؤشرات حقوقية تأيد هذا التقدم وتسهل متابعة تكريس الحقوق في هذا المجال، وذلك بالتعاون مع الاطراف ذات الصلة وخاصة الشركاء في مختلف المؤسسات العمومية ومكونات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.



ويهدف هذا التقرير إلى التعرف على مكامن الخلل في الوصول إلى الحقوق الجنسية والإنجابية، وتحليل الأسباب العميقة والجذرية للمشاكل القائمة في هذا المجال، وتحديد أدوار المسؤولية، وصولاً إلى المؤشرات الدالة على الحقوق، وانتهاءً بتقديم توصيات لبرامج تطوير مستقبلية تعتمد المقاربة المستندة على حقوق الإنسان. وهي بالأساس مقاربة تسعى لإبراز أهمية البعد التشاركي في التنمية، والعمل على تعزيز قدرات صاحب الحق في المطالبة بحقوقه وتعزيز قدرات القائم بالواجب للقيام بمسؤولياته، بالإضافة إلى التركيز على ضرورة العناية بالفئات الهشة وإعطاء نفس القيمة للنتائج والمسار المؤدي لهذه النتائج. ومن ضمن البرامج المستقبلية الواعدة التي تعمل بمقاربة حقوقية بناء توافق وطني حول «سلة الخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية»، سلة متكاملة تضمن حق كل الأفراد للوصول إلى خدمات ذات جودة، وتكون كلفتها في متناول المجموعة الوطنية.



وقد اعتمد الباحث على جمع المعطيات المتعلقة بموضوع البحث. ولقد تشكلت مادة متوفرة مكونة من تقارير وطنية وقطاعية وإدارية وعلمية، عديدة ومتنوعة وذات الصلة بمجالات الصحة الجنسية والإنجابية (أمراض الأم والوفيات، الحمل ومتابعته، التنظيم العائلي، مرض السيدا والأمراض المنقولة جنسيا والعنف المستند على النوع الاجتماعي). كما عملنا على الاطلاع على نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والآليات التعاهدية وغير التعاهدية، وتقارير الهيئات الأممية والتوصيات التي قدمت للحكومة التونسية وذلك من خلال آليات المتابعة المعتمدة في هذا المجال. كما قام بتنظيم جملة من اللقاءات مع مسؤولين في القطاع العام في مجال الصحة الجنسية والإنجابية إلى جانب عدد من الخبراء والجامعيين.

التقرير الثاني: الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية أي دور في مجال الصحة الجنسية

والإنجابية، أعدّه الدكتور وحيد الفرشيشي

يأتي الاهتمام بالهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بوصفها الهيكل العمومي صاحب الولاية

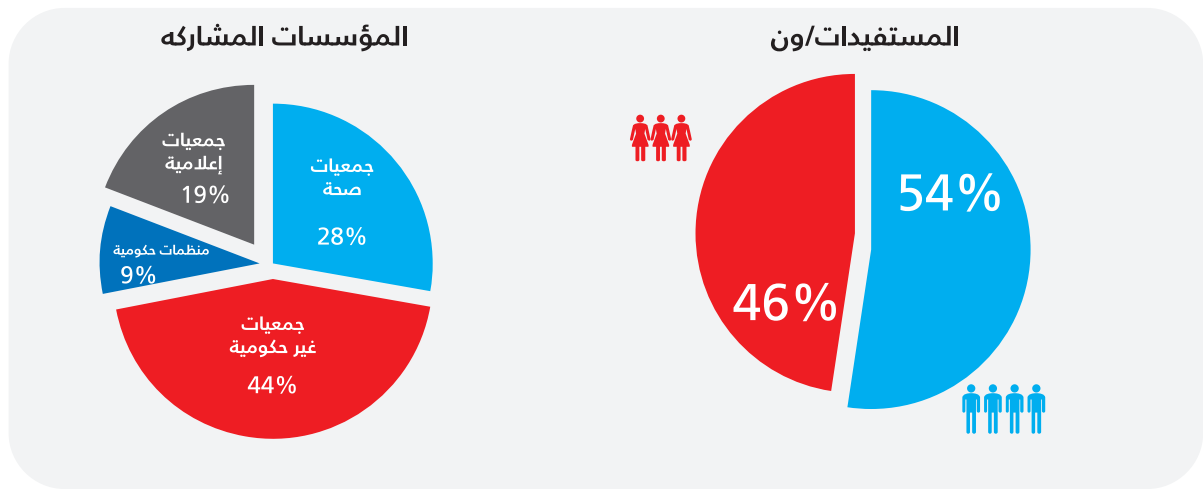
الشاملة في مجال متابعة وضع حقوق الإنسان وصياغة التقرير السنوي حول هذه الحقوق ومدى تحققها وتفعيلها واحترامها أو مخالفتها وانتهاكها وتقديم التوصيات لتجاوز النقائص وتدعيم مناصرة هذه الحقوق. بغرض إعداد هذا التقرير الذي يهدف إلى تقييم دور الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية منذ إحداثها سنة 1991 إلى اليوم ومدى تفاعلها مع الحقوق الجنسية والإنجابية، فإنه كان لزاما علينا إلى جانب العمل على كل ما كتب ونشر حول الهيئة وكذلك كل ما نشرته الهيئة ذاتها من تقارير وبلاغات من سنة 2004 إلى اليوم، فقد أجرينا عديد اللقاءات مع رئيس الهيئة (وبعض رؤسائها السابقين) و مع أعضائها السابقين بما فيهم المستقلين وممثلين عن عديد المنظمات والجمعيات التي تهتم بحقوق الإنسان والتي قدمت لنا رؤيتها لدور الهيئة في شكلها و نظامها الحالي ومدى تصورهما للدور المستقبلي للهيئة الدستورية لحقوق الإنسان والتي ستخلف الهيئة الحالية. مكنتنا هذه اللقاءات من التعرف على طرق عمل وتسيير الهيئة وعلى المشاكل التي أعاق عملها سابقا والتي يجب تجنبها عند إرساء الهيئة الدستورية مستقبلا.



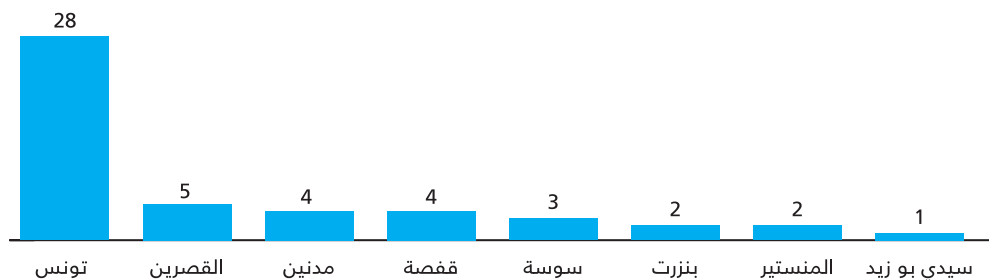
التقرير الثالث: تقرير حول الشبكات الناشطة في تونس في مجال حقوق الإنسان وخاصة منها الحقوق الإنجابية والمساواة في النوع الاجتماعي، أعدّه الاستاذ أنور معلّة

إن الديناميكية في علاقة بالعمل الجمعياتي والتي عرفت البلاد بعد الانتفاضة الشعبية ديسمبر 2010-جانفي 2011، لم يتم الاستفادة منها حقا من أجل اهتمام أكبر واعتراف أفضل بالحقوق الإنجابية. وهو مجهود يجب أن تقوم به الجمعيات الجديدة المهتمة بالموضوع بالموازاة. وإن التشبيك الذي تم أخيرا الترخيص له بفضل التشريعات التي تم إصدارها قبيل الانتخابات التشريعية سنة 2011، لازال ظرفيا، ومحدّدا، وعرضيا. وعلى الشبكات التي تغطي، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مجال الحقوق الإنجابية والتي عملت منذ الثورة بنسق متفوت، أن تتبنى أشكالاً جديدة للتعبئة تمكّنها من استعادة نشاطها. ومن المعلوم أن مبادرات التشبيك كثيرا ما تقتصر بفرص التمويل أو بضرورة التعبئة للدفاع على قضايا. ما يمكن تلخيصه من خلال هذا التقرير أنه لا يمكن الحديث عن شبكات جمعياتية تسخر طاقاتها للإشكالات المتعلقة بالحقوق الإنجابية. لكن كثيرا ما نجد جمعيات تنسق ظرفيا في ما بينها حتى تنجز عملا ما ينصهر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الصحة الجنسية والإنجابية أو الحقوق الإنجابية. ومن بين العوامل المؤثرة في عملية التشبيك ضرورة الحشد حول نص أو قضية أو مشروع من ناحية، وضرورة التنسيق للحصول على تمويل من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال فقد كان نص عهد تونس للحقوق والحريات فرصة للتعبئة، وخاصة عندما تعلق الأمر بحملة التوقيع عليه.

وقد لاحظ التقرير أن بعض الجمعيات الهامة والمتواجدة في عدة جهات خارج العاصمة تشكل شبكة داخلية مع فروعها. وهذا هو الحال بالنسبة للجمعية التونسية للصحة الإنجابية. كما اعتبر التقرير أن الجمعيات المنتفعة من موارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسلّ وحمى المستنقعات (GFATM) والممثلة في مجلسه التنسيق (CCM) بحكم اللقاءات الدورية والتنسيق في ما بينها لتوزيع الأدوار تمثل هي الأخرى إلى درجة ما نوعاً من الشبكة. وقد تم عرض ومناقشة التقارير الثلاثة مع مجموعة من المسؤولين في القطاع العام في مجال الصحة الجنسية والإنجابية إلى جانب عدد من الخبراء والجامعيين ومنظمات المجتمع المدني خلال حلقتي نقاش. نظمت الأولى يوم 04 ديسمبر 2015 وعرضت تقرير الدكتور الفرشيشي والتوزري والثانية يوم 07 ديسمبر 2015 عرض ونوقش فيها تقرير الاستاذ انور مغلّة.



المحافظات



ثانيا

الهيكل والشراكات الداعمة
لبرامج المعهد وأنشطته:

1 - الشؤون الإدارية والمالية:

تمكّن المعهد من كسب ثقة الممولين وتنويع مصادر الدعم لتنفيذ مجمل البرامج التي خطّط لتنفيذها خلال سنة 2015 بفضل كلّ الجهود التي بذلها لاستثمار ما راكمه من خبرة وتجربة في مجال إدارة البرامج ومتابعتها مع الجهات الممولة وترشيد تسييرها المالي حتى تساهم في استدامتها وتغطية أجور الموظفين والنفقات التشغيلية العامة للمعهد.

كما واصلت إدارة المعهد خلال 2015 الاهتمامات بمزيد تطوير الإجراءات الإدارية والمالية داخل المعهد وتحسين المعدات المعلوماتية والبرمجيات التي تساعد تدريجياً على وضع منظومة للمعاملات المالية والإدارية تتسم بأكثر سرعة ودقة وهو ما سيمكّن على مدى متوسط من مزيد تحسين خدمات قسم الشؤون الإدارية والمالية وتسهيل مهامه.

كما أنّ المعهد رئيساً وإدارة وموظفين عملوا بشكل مكثف خلال سنة 2015 على البحث عن تمويلات للإنهاء من أشغال المقر الجديد «دار السيدة» وعلى تأثيثه وتزويقه والانتقال إليه وتنفيذ برامج داخله، الشيء الذي تطلب جهوداً كبيرة تكاد تكون مضيئة للقيام بتلك المتطلبات مع الحرص في الوقت نفسه على الإيفاء بالتزامات المعهد مع الممولين بحسب العقود والاتفاقات التي أبرمت معهم وتنفيذ البرامج التي تعهّد بتنفيذها بشكل نوعي وفعّال.

2 - الاتصال والإعلام:

بُنيت استراتيجية الاتصال في المعهد على قاعدة أنّ كل الفريق المُشغّل في المعهد وفي مختلف هيكله معنيون بمسألة الاتصال من حيث تمثّل خطاب له أسس مُوحّدة وينطلق من رؤية واحدة.

وقد يَسّر الأمر أنّ المكلفون بملف الاتصال بشكل مُباشر يساهمون في وضع تصورات كل البرامج والمبادرات وفي تطويرها وتنفيذها ويعملون على ربط العلاقات مع الشركاء المحليين وفي الاتصال الداخلي الذي يتطلب معرفة بقدرات المنظمات والجمعيات وأنشطتها وبهيكل الدولة وطرق تسييرها وبأصحاب القرار والفاعلين في المجال الأكاديمي والاجتماعي والثقافي والإعلامي.

وإنّ مهمّة الاتصال مركّبة وحيوية لترجمة التصورات والبرامج إلى فعل، واختيار الشركاء طبقاً لكلّ مشروع وتيسير تنفيذه خاصّة في المستوى المحلي، ووضع تصوّر الخطاب الذي يُوّجه لكلّ طرف لتمثّل الأهداف المُشتركة وتوضيح مهام المعهد ومدى تدخّله.

ومع المحافظة على الخطاب الحقوقي المؤسّساتي الذي انبنت مرتكزاته منذ تأسيس المعهد يحرص فريقه على التجديد بمناسبة السياقات منضبطاً إلى الأهداف الاستراتيجية.

إنّ مبادرات المعهد المدنيّة العديدة فرضت تواصلاً أوسع مع عدد كبير من النشطاء وأصحاب القرار وموظفي الدولة والمواطنين في مختلف المناطق والجهات ومع الشركاء الدوليين.

وبقي المعهد محافظاً على موقعه قادراً على جمع مختلف الفاعلين في أنشطته التدريبية وندواته وفي اللقاءات الحوارية التي يُنظّمها.

إنّ مهمّة الاتصال وإن كانت موكولة في الأصل إلى قسم مُتخصص فإنّها مهمّة جماعيّة تم النجاح فيها بإيجاد خطاب مشترك ينبني على استراتيجية واضحة وأهداف محدّدة وإطار واضح وهذا لم يكن

ليتحقق لولا التنسيق الدائم داخل فريق المعهد من خلال الاجتماعات التقنية واجتماعات فريق التخطيط الاستراتيجي الدورية.

وشملت استراتيجية الاتصال بالإضافة إلى اعتماد أشكال الاتصال التقليدية من قبيل المنتجات المعرفية المنشورة (الدراسات وكتيبات التدريب، وأشغال الندوات، والنشرية التعريفية بالبرامج...)، أشكال الاتصال الحديثة مثل إنشاء صفحات على الشبكات الاجتماعية ونشرة إخبارية إلكترونية يومية ثم شهرية جرى العمل على تطويرها شكلا ومضمونا وموقع إلكتروني يقع حاليا تحديثه وبوابة إلكترونية تخص التعليم عن بعد وبوابتين إلكترونتين متخصصتين لفائدة المدونين ومنظمات حقوق الإنسان العربية. وتم تطوير كل هذه الأدوات لتخدم فكرة «الإعلام من أجل الثقيف والتعليم في مجال حقوق الإنسان».

إضافة إلى ذلك عمل فريق الاتصال والإعلام بالمعهد على اقتراح أدوات للحملات التوعوية التي تنفذ في إطار برامج وعلى تطويرها..

كما عمل المعهد العربي لحقوق الإنسان بمختلف برامجه على تطوير الخبرة المتوفرة لدى هيكله وتوسيع شبكة المدونين والصحفيين والمؤسسات الإعلامية. وقد ساهمت هذه المجموعة من الخبرات في تطوير مستوى التغطية الإعلامية لأنشطة المعهد العربي لحقوق الإنسان بشكل بارز خلال سنة 2015 مما وقر للمعهد فرصا كبيرة للتعريف ببرامجه ومبادراته ونتاجاته.

3 - الشراكات:

عمل المعهد خلال سنة 2015 على عقد اتفاقيات شراكة رسمية جديدة مع عدد من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على الصعيد الإقليمي والوطني والبدء في تفعيل تلك الاتفاقيات وما سبقها خلال السنوات السابقة وتجسيدها في برامج مندمجة مع محاولة استثمار التقاطعات الممكنة بينها في إطار رؤية متكاملة تخدم إستراتيجية المعهد واستدامة برامجه. (مرفق قائمة في اتفاقيات الشراكة أبرمت خلال 2015). كما أدى نجاح الشراكة التي أقامها المعهد في إطار تنفيذ برنامج الحقوق الإيجابية والجنسية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس، إلى طلب هذا الأخير الانضمام إلى مجلس إدارة المعهد لما رآه في ذلك من إمكانيات لتعميق تلك الشراكة ولضمان استمراريته بما يخدم أهداف الطرفين.



وفي الوقت ذاته عمل المعهد على مواصلة تطوير الشراكات القائمة مع المنظمات المؤسسة له وتلك الممثلة في مجلس إدارته لتنفيذ برامج متكاملة ولبناء تجارب ونماذج عمل ذات أثر على الواقع وقابلة للترويج بشكل يوقر لها الاستدامة والتمويل.

الاجتماع الدوري لمجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان لسنة 2015

البرنامج

البرنامج

تونس - فندق «المشتل»، يوم الأحد 20 مارس/آذار 2015

09.30 – 12.30 : (يتخلل الجلسة استراحة قهوة)

- كلمات ترحيبية

- اعتماد محضر جلسة الاجتماع الدوري لمجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان لسنة 2014 المنعقد بتاريخ 2014/09/27.

- اعتماد برنامج عمل اجتماع مجلس الإدارة

- عرض ومناقشة التقرير الأدبي لسنة 2015 والمصادقة عليه وعرض برنامج عمل سنة 2016.

- عرض ومناقشة التقرير المالي لسنة 2014 والمصادقة عليه.

- تعيين المدير التنفيذي للمعهد العربي لحقوق الإنسان.

12.30 – 13.30 : استراحة غداء

**قائمة أعضاء مجلس إدارة المعهد
العربي لحقوق الإنسان في
الدورة العادية لسنة**

2015

قائمة أعضاء مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان في الدورة العادية لسنة 2015

الجمهورية التونسية، تونس – 2015/03/20

العدد	الاسم	الجهة/الصفة	البريد الإلكتروني	الهاتف	الفاكس
1	د. الطيب البكوش	الرئيس الشرفي لمجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان	tbaccouche@gmail.com	0021698336145	
2	أ. عبد الباسط بن حسن	رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان	basset.hassen@gmail.com	0021626333769 00216 70 866 012 00216 71 709 234	00216 71 709 321
3	أ. علاء شلبي	نائب رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان / أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان	ala.shalaby@hotmail.com	00202 24181396	00202 24185346
4	أ. عبد اللطيف بوعشرين	نائب رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان / أمين عام اتحاد المحامين العرب	alu@intouch.com alu@link.net	0020227920578 20227952486	0020227947719
5	أ. لمياء صبري	عضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان / ممثلة اتحاد المحامين العرب	alu@intouch.com alu@link.net lamiamobada@gmail.com	0020227920578 0020227952486	0020227947719
6	أ. عبد الستار بن موسى	عضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان / رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان	liguetunisienne. droitsdelhomme@gmail.com abdessatarbenmoussa@yahoo.fr contact@ltdh.tn	0021671258000	0021671257005
7	أ. أنور القوصري	عضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان / ممثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان	liguetunisienne. droitsdelhomme@gmail.com contact@ltdh.tn akousri@gmail.com	0021671258000	0021671257005
8	أ. مازن شقورة	عضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان / ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة	mshaqoura@ohchr.org tunisia@ohchr.org	00216.71.286.270 00216.71.286.303 00216.71.286.900	
9	أ. فينيث شنتالنقيسي	عضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان / ممثلة اليونسكو	p.chanthalangsy@unesco.org	+212 (0)537 75 57 22 +212 (0)537 75 09 19	+212 (0)537 65 77 22
10	أ. ليلا بياترز	عضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان / ممثلة اليونيسيف	aghorbel@unicef.org	0021671802700	0021671793001
11	أ. مازن أبو شنب	عضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان / ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	abushana@unhcr.org	0021671963383	
12	أ. كارن دادوريان	عضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان / ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان			
13	أ. لمياء قرار	المديرة التنفيذية للمعهد العربي لحقوق الإنسان	glamia67@gmail.com	00216 70 866 012 00216 71 709 234 00216 98 357 858	00216 71 709 321

**عقود الشراكة والتعاون التي
وقعها المعهد من بداية سنة
2015**

الاتحاد العام التونسي للشغل قسم الدراسات والتوثيق



2016/01/11

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين



2015/12/22

الائتلاف المهني للمحاماة بالمغرب



2015/11/04

الجمعية التونسية للتربية المدنية



2015/10/22

المجلس الثقافي البريطاني



2015/06/09

وزارة الشؤون الخارجية التونسية



2015/05/22

مفوضية المجتمع المدني بليبيا



2015/04/17

المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة



2015/03/30

المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل



2015/03/06

وزارة التربية التونسية



2015/01/27

مجموعة من منظمات المجتمع المدني التونسي



2015/01/23

لقاء مع أ.تيموثي شريفير Timothy shriver و أ.وجيه حمّامي من السفارة الامريكية



2016/02/25

زيارة فريق برنامج التكتيكات الجديدة لحقوق الإنسان



2016/02/22

زيارة سعادة سفيرة سويسرا بتونس Rita Adam الى دار السيدة



2016/02/11

زيارة وفد مؤسسة كونراد أديناور إلى دار السيدة مقر المعهد



2016/02/10

زيارة منظمة اليونسكو إلى دار السيدة مقر المعهد



2016/02/10

زيارة عمل للمفوضية السامية لحقوق الإنسان مكتب تونس



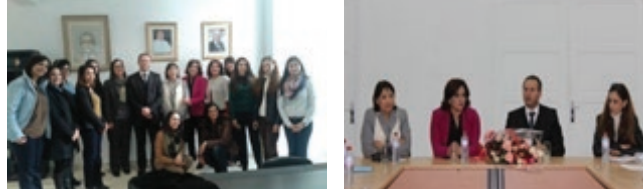
2016/02/05

زيارة النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين إلى دار السيدة



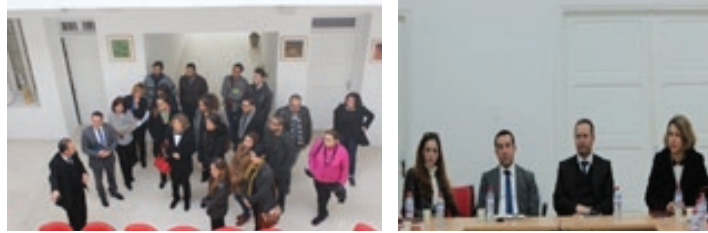
2016/02/02

زيارة وفد من رابطة الناخبات التونسيات



2016/01/28

زيارة عمل للشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق



2016/01/23

زيارة الأستاذ مازن شقورة ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتونس



2016/01/20

زيارة السيدة Elisabeth Baumgartner ، مديرة برنامج التعاطي مع انتهاكات الماضي لدى منظمة سويسرا السلام Suisspeace والأستاذ عادل المعيزي، رئيس لجنة حفظ الذاكرة



2016/01/19

زيارة أعضاء مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس



2015/09/22

زيارة السيّدان علاء شلبي، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومحسن عوض، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان



2015/11/04

ممثلة مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان بتونس د. ليلى جودان



2015/10/26

الأستاذ فاخر القفصي والي تونس



2015/09/18

زيارة مجموعة من الناشطين في المجتمع المدني الألماني لفضاء دار السيدة



2015/05/18

الأستاذ محمّد فائق والأستاذ علاء شلبي في ضيافة دار السيّدة



2015/04/22



2 شارع 9 أفريل عبر نهج الساحل - تونس
الهاتف: +216 71 483 674 / 71 483 683 الفاكس: +216 71 483 725
www.aihr-iadh.org - facebook.com/groups/aihr.iadh
twitter.com/iadhahir - infocenter@iadh-aihr.org